المتغيرات السياسية في اليمن

١٩٩٠-١٩٩٤م

د. عبد الوهاب آدم العقاب(*)

المقدمة:

قضت الضرورة الأخذ بالاعتبار دراسة المتغير التاريخي للحراك السياسي اليمني خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-١٩٩٤م)، للخروج إلى نتائج تاريخية. وكان السؤال المطروح هو هل المتغير التاريخي للفكر الوحدوي اليمني بخلفيته قائم على قاعدة شعبية صلبة، وبالتالي كان المساق السياسي ببُعديه: الشعبي والتنظيمي، يفرض آليته الإيديولوجية التي تمترس خلفها قطبا شركاء النضال الوحدوي منذ سنتين؟ بمعنى هل الحزبان الحاكمان في شطري اليمن بحكم قواعدهما الشعبية مؤمنان بالعمل الوحدوي؟ لذلك سعى الباحث إلى تتبع هذا المسار الوحدوي الذي فاجأ العالم العربي بوجه خاص والعالم الأوروبي وغيره بشكل عام. بحيث ترجمت المشاعر الشعبية عواطفها بقوة في بلورة واقع سياسي جديد. بصرف النظر عن الاصطفاف السياسي المنطلق بمفاهيمه الوحدوية إبان الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

لذلك يمكن ترجمة السؤال المطروح إلى محاور تناقش الظروف السياسية التي فرضت تلك المتغيرات السياسية من خلال الآتي:

المحور الأول: إعلان الجمهورية اليمنية: كان لإعلان الجمهورية دوي عظيم شنفت له آذان كل الوحدويين العرب في كل بقاع العالم العربي، وانزعجت له دوائر القوى الصهيونية في العالم العربي بوجه خاص وبدأت تحيك مخططاتها

(*) أستاذ التاريخ - جامعة إب - اليمن.

على تفتيت هذا العمل الوحدوى المتميز. ولم تنجح تلك القوى فى مخططاتها؛ لأن الإرادة الشعبية كانت أقوى من تلك المخططات. ويناقش هذا المحور الخطوات الايجابية التى بدأتها قيادتا شطرى اليمن.

المحور الثانى: مشروع الإصلاح السياسى والاقتصادى والإدارى: يعد هذا المشروع أحد أهم ثمار العمل الوحدوى، ونتيجة لذلك فقد وقفت أمامه عقبات كأداء متمثلة بفردية القرار السياسى والمفهوم القبلى التقليدى للعمل الإدارى الذى أدى إلى فشل هذا المشروع الإصلاحى، ويناقش الباحث مقدمات ونتائج فشل هذا المشروع الإصلاحى.

المحور الثالث: الإعلان عن التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية: أهم ما يميز دولة الوحدة اليمنية هو الخروج من عنق الزجاجة التى كانت ملينة بأفكار سياسية متعددة البرامج الإصلاحية، وكان الإعلان عنها يتمثل بالبدء فى العمل العلنى وإتاحة الفرصة أمام كل القوى الوطنية السياسية فى الساحة، وفقا لمبادئ دستور الوحدة اليمنية.

المحور الرابع: تصدع الائتلاف والحزب بين شركاء النضال الوحدوى: وبعد الانتخابات البرلمانية بدأ العد التنازلى فى الخلاف فى آلية الحكم وبدأت المشاعر الوطنية تترجم إلى مواقف جديدة، تمثلت بولادة مراكز القوى التى تمكنت من الحصول على مساحة سياسية على حساب أحد شركاء الوحدة. وبدأت التحسسات المناطقية تبحث لها عن بؤر تفجر منها مراميها السياسية وفقا لمنطق القبيلة لا الحزب. وكانت الحرب الأهلية بين شركاء النضال الوحدوى.

الخاتمة: تناقش الخاتمة مجمل الخطايا التى أثمرت عن حرب أكلت الأخضر واليابس، وبددت الكثير من الآمال المستقبلية إلا أن حكماء الوحدة عادوا لصياغة فكر المستقبل الوحدوى اليمنى.

المحور الأول - إعلان الجمهورية اليمنية:

من مقدمات الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية، إصدار تصريحات لوزيرى الدولة لشئون الوحدة بشطرى اليمن "يحيى العرشى، وراشد محمد ثابت" بأن المرحلة الانتقالية لإعلان دولة الوحدة فى الثلاثين من نوفمبر القادم بعد إجراء الاستفتاء الشعبى، وخلالها سيجرى انتخاب أعضاء المجلس الوطنى لدولة الوحدة "مجلس النواب" الذى سينتخب بدوره أعضاء مجلس الرئاسة الخمسة الذين سينتخبون بينهم رئيس دولة الوحدة لمدة خمس سنوات، وعقب ذلك يتم اختيار رئيس مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة، ودمج المؤسسات المشتركة[1] إلا أن دول الجوار لم تبد ارتياحًا من التقارب الوحدوى، وقد تجلى ذلك من خلال الموقف السعودى فى عدة أشكال منها ممارسة ضغوط دبلوماسية على عدد من دول الخليج لكى لا تبدى ترحيبها بهذه الوحدة، حيث مارست السعودية ضغوطها على الشركة الفرنسية التى تقوم بالتنقيب عن البترول فى حقول اليمن الديمقراطى القريبة من السعودية لمنعها من ممارسة عملها فى تلك المناطق، كذلك مارست السعودية نفوذها مع عدد من مشاريع القبائل، الموالية لها، فى اليمن الشمالى لإثارة القلاقل فى مناطق استخراج النفط هناك. بهدف إرباك قمة صنعاء، وإجبارها على التخلى عن المشروع الوحدوى والخضوع لمطلب ترسيم الحدود.

كما قامت السعودية بتحريك جماعات الإخوان المسلمين، فى اليمن الشمالى، لممارسة ضغوط سياسية بهدف إفشال الوحدة، بحجة أنها تتم مع دولة ماركسية، هى اليمن الجنوبى[2].

وفى صنعاء صدر بيان مشترك اتفقت فيه حكومة صنعاء وحكومة عدن فى ٣ مارس ١٩٩٠م، على تنفيذ مزيد من الخطوات للوصول إلى تحقيق الوحدة بينهما. وجاء فى البيان: أنه انطلاقًا من مبادرة الوحدة التى يسعى الشعب اليمنى إلى تحقيقها فقد اتفق على دمج بعض المؤسسات والمصالح منها: وكالتا

الأنباء والإذاعة والتلفزيون، والبريد والهاتف، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والهيئة العامة للطيران المدنى (الأرصاد ومصلحة الطيران ومصلحة الجمارك)، والضرائب، والإدارة العامة للموانئ والشئون البحرية، والبنك المركزى، والصرف المركزى. وأضاف البيان: أن الاتفاق قد تم على اعتبار خطوط الطيران بين صنعاء وعدن خطوطًا داخلية ابتداء من الشهر الحالى، مع اعتبار التأشيرة التى تمنح لغير اليمنيين الدخول أى شطر من شطرى اليمن سارية المفعول فى الشطر الآخر[٣].

وفى حديث للرئيس على عبد الله صالح، يقول: "إن الخطوات الوحدوية تسير الآن فى الاتجاه الصحيح واللجان تواصل عملها لدمج المؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية. وتطبيق القوانين والأنظمة واللوائح، اتفاقات دمج عشر مؤسسات رسمية بصورة فورية تطبيقا لعملية الوحدة، وتكليف وزيرى مالية البلدين بإعداد مشروع موازنة مشتركة للسنة المالية ١٩٩١م تصب فى هذا الاتجاه، يضاف إلى ذلك أن الية الوحدة بين شطرى اليمن لاقت دعمًا عربيًا وفى مقدمته ما صدر بهذا المعنى عن قمة مجلس التعاون العربى فى عُمان. تأكيدات المسئولين فى صنعاء، وعدن، تشير إلى قيام دولة الوحدة فى ٣٠ نوفمبر المقبل، ولعل فى كل ذلك ما ينسجم مع منطق الأحداث والتاريخ"[٤].

وبعودة الانفراج، عادت إلى عدن فى الآونة الأخيرة العديد من الحركات السياسية المعارضة التى أمضت قرابة عقدين فى المنفى، وأبرزها "رابطة أبناء الجنوب"، وكانت هذه الرابطة تدور فى الفلك السعودى، وقضى زعيمها "عبد الرحمن الجفرى" ردحا من الزمن فى السعودية، ويبدو أن مجيئه هو محاولة منه وقف عقارب ساعة الاقتراب من الوحدة، إلا أن الرابطة أعلنت تغيير اسمها إلى اسم جديد هو "رابطة أبناء اليمن" كما عاد التجمع القومى للقوى الوطنية. ودعت هذه القوى العائدة إلى دعم مسيرة العمل الوحدوى بل إن

بعضها عمد إلى تغيير اسمه وبرنامجه كما حصل مع "التجمع القومى للقوى الوطنية" الذى أصبح اسمه "التجمع القومى للقوى اليمنية".

وفى هذه الأثناء أثارت قرارات إعادة الاعتبار للمناضلين القدامى والعفو عن المحكومين فى أحداث١٩٨٦م، موجة من الارتياح فى صفوف كل القوى المعارضة لنظام الحكم فى عدن[٥].

وتشير بعض المعلومات[٦] إلى أن حكومة عدن منحت رخصًا لصدور عدد من الصحف والمجلات المستقلة، التى كانت موقوفة منذ بداية عهد الاستقلال عام١٩٦٧م، بموجب قوانين جعلت إصدار المطبوعات حكرًا على الحزب الحاكم، ومن بين ١٥ طلبًا أجازت السلطات ثلاث صحف هى: "الأيام، ومجلة أنغام الفنية، ومجلة المواهب - الرياضية"، كما قضى قرارٌ وزارى فى صنعاء بالتصريح بإصدار عدد من الصحف منها: "صحيفة المستقبل، والطريق، والصباح"، وكذلك معاودة صدور صحيفة "الأمل" التى توقفت عن الصدور منذ عام ١٩٨٦م، إثر الأحداث الدامية فى جنوب اليمن.

وفى إطار الهيكلة المتكاملة لوزارات دولة الوحدة، تم الاتفاق على ثلاث وثلاثين وزارة بما فى ذلك تسمية الوزراء، وتوزيع الحقائب بين الشمال والجنوب. وكان الاجتماع الثانى المشترك، لمجلسى الوزراء الذى انعقد قبل انعقاد قمة رؤساء الشطرين فى شهر مارس الماضى، قد أقر "ستين" قانونًا رئيسًا، وكذلك اللوائح التنظيمية لأجهزة دولة الوحدة. وكان الأسبوع الماضى من شهر مايو ١٩٩٠م قد اختتم بإعلان هام فى اجتماع رئيسى وزراء الشطرين المنعقد فى صنعاء، عن توحيد العملة النقدية من خلال الإبقاء على العملتين المتداولتين "الدينار، والريال". وتداوليهما فى الشمال والجنوب بعد أن تم تحديد سعر صرفيهما تجاه بعضهما بعضًا، وكذلك اتخاذ سلسلة من الإجراءات الوحدوية على صعيد الموازنة.

وتم الاتفاق على أن تكون عدن عاصمة اقتصادية، وحدد البيان الصادر عن الاجتماع مهلة زمنية أقصاها ٢٠ مايو / أيار الحالي لإنجاز كافة الترتيبات الحكومية والإدارية الخاصة بدولة الوحدة. ويشير الباحث الروسي[٢]، إلى أن ما يجرى فى جنوب شبه الجزيرة العربى فى الفترة الأخيرة، يبدو للبعض غير هام نسبيًا على ضوء الأحداث العاصفة التى يشهدها العالم، ومع ذلك فإن التطورات فى الحالة اليمنية ملموسة جدًا، وتجرى تمامًا فى سياق التطور العالمى، ومن الممكن إبراز أهم سمات هذا التطور فى المرحلة الأخيرة ويتجلى فى نزعتين متلازمتين نحو الديمقراطية ونحو تحقيق الأمانى الوطنية وهذا ينطبق بخاصة على أى شعب تقسمه الحدود إلى قسمين. وحين يقرأ المرء الأخبار من مجرى حركة الوحدة اليمنية تخطر له تلقائيًا فكرة بأن كل الأمور تجرى هذه المرة كما يبدو بجدية وثبات وعمق أكبر منها فى أى وقت مضى، ولذا تتحقق الوحدة فعلا، والمقنع بذلك هو أن هذه العملية ولأول مرة لا تجرى من أعلى فحسب (من القمة) بل ومن أسفل أيضًا (من القاعدة). وكان لدور المبادرة الشعبية فيها أثر ملموس جدًا، كما أن القمة بجوانبها السياسية والتشريعية والاقتصادية قد أحرزت تقدما لم يسبق له نظير.

ويضيف: "... ويظهر أنهم يذكرون فى اليمن جيدًا بأن الكثير من المواطنين السوفيت - بخاصة الذين اطلعوا على هذا البلد وحياته - ينظرون إلى مسألة الوحدة، بفهم وتعاطف. وبالطبع لا يزال اليمن بشطريه منطقة فى العالم العربى غير منظورة بما فيه الكفاية، بيد أن مسيرة التطور العصرى فى بلدان عربية مثل: مصر، وتونس، والأردن، تظهر أنه من الممكن إيجاد قاعدة اقتصادية خاصة كفيلة بإحراز تقدم مطرد وسريع نسبيًا بالاعتماد على الوزن الحضارى حتى بدون توفر الثروات الطبيعية بدرجة عظيمة، واليمن يتمتع بهذا العامل الحضارى، كما تتوفر فيه ثروات طبيعية كبيرة فضلاً عن الموقع الجغرافى الجيد".

وتشير صحيفة الأهرام[1] إلى أن المرء الزائر لصنعاء يلحظ جدية التوجه نحو تحقيق دولة الوحدة اليمنية بين شطرى اليمن، كما يلحظ أن اللقاءات والحوارات والاتفاقات التى يعقدها الجانبان تحرص على توكيد أسس الوحدة وضمان التنفيذ السليم لاتفاقية عدن الموقعة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م التى تنص على انتقال مسألة الوحدة إلى حيز التطبيق العملى فى موعد أقصاه ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م".

وكانت ردود الفعل الرسمية والأكاديمية فى شطرى اليمن تشير إلى وجهة النظر اليمنية حول موضوع الوحدة الذى تراقبه الأمة العربية كلها باهتمام بالنظر للنتائج المترتبة عليه فى شبه الجزيرة العربية وفى حوض البحر الأحمر إلى أن اتفاقية عدن هى وليدة نتاج طبيعى للمناخ السائد الذى يشهد متغيرات قوية على الأصعدة المحلية والعربية والدولية. كما تأتى الاتفاقية فى ظل مراجعات عديدة تمثلت فى فكرة الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل فى جنوب اليمن.

وفى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠م، فى تمام الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت صنعاء تم الإعلان عن قيام دولة الوحدة بين شطرى اليمن، كما رفع علم دولة الوحدة فى كل سفارات الجمهورية اليمنية فى الخارج. (وكان من المقرر الإعلان عن الوحدة فى شهر نوفمبر). موعد قيام الدولة اليمنية الموحدة قبل انعقاد مؤتمر القمة العربى القادم فى دورته الاستثنائية فى بغداد يوم ٢٨ من شهر مايو الحالى كبادرة وحدوية هامة على الساحة العربية فى هذه الظروف التى تمر بالوطن العربى.

وكانت صنعاء وعدن، قد أعلنتا أن المجلسين التشريعيين فى شطرى اليمن (مجلس الشورى - صنعاء - ومجلس الشعب - عدن)، عقدا اجتماعًا منفردًا، لكل منهما، يوم الاثنين، الموافق ٢١ مايو فى كل من صنعاء وعدن، للتصديق على الوحدة، على أن يجتمعا معًا فى صنعاء صباح يوم الثانى

والعشرين من مايو لإعلان قيام الدولة الموحدة بين الشطرين. من جهة أخرى قررت هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى فى عدن رد الاعتبار السياسى لكل السياسيين السابقين فى اليمن الذين ذهبوا ضحية الأحداث والصراعات الداخلية طيلة الفترة الماضية، ويشمل هذا القرار كلا من الرئيس الراحل قحطان الشعبى - أول رئيس لليمن الجنوبى والمسئول المباشر عن جهاز حزب الجبهة القومية، وسالم ربيع على - الرئيس الراحل، أيضا - فى عدن الذى قتل عام ١٩٧٨، وجاسم صالح، وعلى سالم الأعور[٩].

فى الوقت ذاته أعلن الرئيس على عبد الله صالح، رسميًا قيام الجمهورية اليمنية من مقر هيئة الرئاسة بالعاصمة الاقتصادية للوحدة اليمنية (عدن). وفى نفس اليوم تم انتخاب على عبد الله صالح، رئيسا للجمهورية، وعلى سالم البيض نائبًا للرئيس، وذلك خلال اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشارى اليمنى، كما انتخب المجلسان أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية الخمسة، وهم: على عبد الله صالح، وعلى سالم البيض، وعبد الكريم العرشى، وعبد العزيز عبد الغنى، وسالم صالح محمد، وقد أدى الأعضاء الخمسة اليمين الدستورية أمام اجتماع المجلسين، ثم عقد مجلس الرئاسة اجتماعا تم خلاله انتخاب الرئيس ونائبه، والمعروف أن مجلس الرئاسة سيتولى مسئولية البلاد خلال هذه الفترة الانتقالية عقب إعلان الجمهورية اليمنية، ومن ناحية أخرى تم تكليف السيد حيدر أبو بكر العطاس برئاسة الوزارة وتشكيل الحكومة. وكان الرئيس الفلسطينى - الراحل - ياسر عرفات، والمشير عبد الله السلال - أول رئيس جمهورية لصنعاء - قد شاركا فى الحفل المهيب الذى أقيم فى عدن بمناسبة الإعلان عن الوحدة اليمنية[١٠].

ومن جهة أخرى استقبل "الشاذلى القليبى" الأمين العام لجامعة الدول العربية بمقر إقامته ببغداد، وكيلى وزارتى الخارجية فى شطرى اليمن اللذين سلما له خلال لقائه بهما مذكرة تتضمن الإعلان الرسمى عن دولة الوحدة بين

شطرى اليمن يوم ٢٢ مايو، كما أفادت المذكرة أن تمثيل اليمن فى القمة العربية الطارئ سيكون موحدًا، وفى الوقت نفسه تسلمت الأمانة العامة لمجلس التعاون العربى وثيقة الوحدة اليمنية التى تفيد اندماج شطرى اليمن فى دولة واحدة، تحت اسم الجمهورية اليمنية، وذات عضوية واحدة، فى مجلس التعاون العربى[١٠].

المحور الثانى - مشروع الإصلاح السياسى والاقتصادى والإدارى:

حملت الوحدة معها هموم وترسبات ما قبل الوحدة من فوضى إدارية وتسيب مالى ومحسوبية، وقروية، وطائفية. واقتضت الضرورة الحد من هذه الإحباطات، وكان من مهام الحكومة الجديدة إعداد برنامج البناء الوطنى والإصلاح، بهدف إصلاح الاختلالات فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى اليمن. وقد بدأت الحكومة فى إعداد هذا البرنامج ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ١٩٩٠م، بعد أن قدمت فى بيانها الأول إلى مجلس النواب، واستعرضت النتوءات المرضية التى يمكن معالجتها وفق خطة معدة تبلور الوضع القائم إلى إعداد برنامج شامل للبناء والإصلاح، وكانت النتيجة هى الآتى:

أولاً- تشخيص الوضع الراهن: من المعلوم بمكان أن الأوضاع الاقتصادية والمالية فى كلا الشطرين قبل قيام الوحدة كانت تعانى من مصاعب واختناقات وخلل هيكلى من ذلك: "عجز الموازنات، شح الموارد، وضعف عطاء القاعدة الإنتاجية"، استمر هذا الوضع بعد قيام الوحدة نتيجة لما تحمّله الاقتصاد من تسيير عدد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية التى تعانى من العجز ونقص فى السيولة النقدية، إضافة إلى ما تحمّلته الموازنة العامة من أعباء نجمت عن توحيد الكادر الوظيفى وتحقيق الاستقرار للمنتقلين على إثر الترتيبات الوظيفية بإعلان الجمهورية. وتظهر القضية الإدارية أكثر صعوبة وتعقيدًا.

كذلك انخفاض عوائد النفط من الصادرات نتيجة لتدهور الأسعار، وتوقف التكرير الخارجى فى مصفاة عدن، مما زاد كلفة الاستهلاك المحلى للوقود؛ لأنه قد تم تحويل ما يقارب النصف من إنتاج النفط اليمنى عالى الجودة لتغطية الاستهلاك بدلاً من التصدير. ونتيجة لذلك فالوضع المالى يزداد تدهوراً، وساءت أوضاع النقد الأجنبى بسبب شح الموارد المولدة من جهة، ومن جهة أخرى الانقطاع الذى حدث للمعونات والقروض التى كانت تصل من الدول الشقيقة وغيرها لصالح تمويل المشروعات الإنمائية أو تغطية بعض نفقات الخدمات الاجتماعية والثقافية والتربوية[٢٢].

ثانيًا- المشكلات الرئيسة: من الملاحظ أن التداخل فى العلاقات سببه:

- ازدواج اللوائح القانونية المنظمة للواجبات والصلاحيات الدستورية، إضافة إلى ضعف التقاليد وغياب الأسس والمبادئ فى العمل المؤسسى لهيئات سلطة الدولة.
- عدم رسوخ تقاليد وقواعد للممارسة الديمقراطية فى العمل السياسى والنيابى والنقابى.
- غياب المفاهيم والأسس الموحدة والواضحة المنظمة للعلاقات بين الهيئات والأجهزة المركزية والمحلية مع الميل نحو المركزية.
- ضعف الخطط والبرمجة والإشراف والرقابة من قبل الأجهزة المركزية لانشغالها بالقضايا التنفيذية اليومية.
- ضعف التنسيق والتكامل بين الهيئات والأجهزة التنفيذية على المستويين: المركزى والمحلى مع بعض الازدواج وتنازع الاختصاصات.
- عدم ترسيخ تقاليد مؤسسية، والتقييد بالقوانين واللوائح والأنظمة فى العمل.
- تضخم الهياكل التنظيمية للوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح[٢٣].

وقد ناقش المشروع الجانب الهيكلى للدواوين المركزية، ومدى هشاشة وغياب الإدارة المحلية فى بعض الوحدات الإدارية. إضافة إلى أن الأجهزة القضائية والنيابة العامة متخلفة عن مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وغياب فعلى للمحاكم ومكاتب النيابة العامة فى عموم الوحدات الإدارية، وضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقضاء والنيابة العامة. وضعف الأداء وتفشى بعض الأمراض السلبية فى التعامل مع قضايا المواطنين المعروضة على النيابة العامة والمحاكم والإدارات القضائية، مما زاد من تراكم القضايا واللجوء إلى تحكيم الأعراف وفقًا للعادات المتوارثة فى فض المنازعات، وغياب التفتيش القضائى الجاد على أداء القضاء والنيابة العامة، والتداخل فى بعض اختصاصاتهما. إضافة إلى استمرارية التأثير على سير القضايا أو التدخل لمنع تنفيذ الأحكام. وعدم مواكبة الأنظمة الإدارية، وضعف سيادة القانون واحترامه[٤٤].

مما سبق يمكن بلورة الرؤى الإصلاحية، وفقا لمشروع حكومة العطاس المعروض على مجلس النواب، على النحو الآتى:

أولاً: الإلحاح على استمرار البناء بدءًا ببناء الإنسان لتحمله مسئولية المهام المناط بها ضمن منهج التحدى والاستجابة، وتحد للمعوقات التى ترسبت فى تقاليدنا وأعرافنا، إلى استجابة الإنسان للتغيير وفق آليات الحياة الجديدة.

وقد أشار البرنامج إلى المهمة التى كُلفت بها الحكومة من قبل مجلس النواب، وهى: إعداد الخطوط العملية لاستكمال اندماج الأجهزة، وبناء أسس الدولة الجديدة، ودمج القوات المسلحة والأمن.

ثانيًا: ضرورة الإصلاح والتصحيح، كون الإصلاح أصبح سبيلا للتجاوزات وحاجة شعبية تزكيها الرغبة للتخلص من ركام الإحباطات، وبالتالى الانتقال إلى مرحلة أحسن حالا من أجل حماية الوحدة، وممارسة الديموقراطية الحقة وبلوغ غايات التنمية.

ثالثًا: من مهام العمل الوحدوى تجديد الرؤى فى المفاهيم التى يتم من خلالها تسيير العمل، وتحمل المسئولية بداية بممارسة الحريات داخل المجتمع والعمل على ترويض سلطات الدولة فى قبول الحق، والتسليم لدور جديد وفاعل للإنسان فردًا ومجتمعًا فى تحقيق إنتاجية اليمن من خلال تفاعل حر بين وسائل الإنتاج أرضًا وموارد أولية وإمكانيات للعمل وقوته الفاعلة[٢٥].

ويشير البرنامج إلى أنه "فيما كان الدولار عشية الوحدة يساوى (١٢ ريال) ارتفع إلى (٤٦ ريالاً) وتكمن المعضلة الأساسية الأولى فى وجود أربعة أسعار صرف له، ثلاثة منها رسمية، وهى: ١٢ ريالاً للدولار الواحد، بالنسبة للمقبوضات والمدفوعات الحكومية، مثل حصة الدولة من مبيعات النفط الخام إلى الخارج وخدمة ديونها الخارجية، و١٦ ريالاً للدولار عند تمويل استيراد سلع رئيسة كالسكر والأرز، والدقيق، والأدوية، والدولار الجمركى الذى يساوى ١٨ ريالاً، ويستعمل عند احتساب الرسوم الجمركية على الواردات". وتراجع الريال يعود إلى سياسة الحكومة المالية التوسعية التى ركزت فى الأساس على توفير متطلباتها مما أدى إلى انحسار ملحوظ فى الموازنة العامة للدولة، فارتفع حجم العجز المالى من ٦,١١ بليون ريال ١٩٩٠م إلى ٥,٢٢ بليون ريال عام ١٩٩٢م"[٢٦].

وقد ترك اقتراض الحكومة المزمن من البنك المركزى آثارًا توسعية واضحة على المعروض النقدى نتج عنه استمرار ارتفاع معدل النمو ١٤٪ تقريبًا عام ١٩٩٢م، كما أدى تفشى سياسات التمويل بالعجز إلى تزايد الدين العام الداخلى، إذ وصل الحجم المتراكم منه فى نهاية عام ١٩٩٢م إلى مستوى يصل إلى نحو ٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الجارى.

ومع تراجع النمو الاقتصادى العام وهبوط نمو الناتج المحلى الحقيقى الإجمالى بنسب كبيرة للعام الثالث على التوالى منذ عام الوحدة (٢٥٪) عام١٩٩١م و(٣٠٪) تقديرات عام١٩٩٢م، وانخفاض مستويات الاستثمار

ومعدلات نمو كل من الصادرات والواردات، كل ذلك دفع الاقتراض الحكومى بالعجز إلى اتساع الفجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب عليها مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية[١٧].

ويشير البرنامج الوطنى إلى القضايا التى تعتبر إرثًا اجتماعيًا ذات طابع سلبى، وهى لها الدور الفعال فى تأخر المجتمع اليمنى، هى:

١- الأمية.

٢- ظاهرة الثأر القبلى.

٣- الخلافات والمتناقضات السياسية والاجتماعية داخله فى إطار التركيبية القبلية.

٤- مشكلة تناول القات وخاصة فى وسط الطبقة المتعلمة من المجتمع، والدفاع عنها رغم مردودها السلبى صحيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

كان هذا العرض الموضوعى للهموم اليمنية يبعث على الحزن إن لم تتوفر لها شروط العمل الإصلاحى، وقد بدأت الحكومة اليمنية ممثلة برئيس الحكومة، وضع الخطوط التى يتوخى من خلالها إنجاز القدر الممكن من المطلوب، بدءًا بهيئات سلطة الدولة من خلال تقنين العلاقة بين مكونات سلطة الدولة المختلفة: التشريعية، والتنفيذية والقضائية فى إطار الدستور على قاعدة الفصل والتكامل بين السلطات، ووضع المبادئ والقواعد لترسيخ تقاليد وطنية أكثر تماسكا وثباتا لسير عملية الممارسة الديمقراطية باعتبارها أساس النظام السياسى والاجتماعى للدولة القائم على قاعدة تأكيد المصالح العليا للشعب اليمنى ووحدته الوطنية، وعلى التعددية السياسية والمشاركة الشعبية الواسعة والتداول السلمى للسلطة[١٨].

والذى يلفت النظر فى هذا المشروع أنه لم يتناول قضية من قضايا النظام المتمثل بالفصل بين السلطات وكان يمكن طرح ذلك من بين المشاكل التى

يعانى منها يمن الوحدة، وهو أمر حيوى وهام، فالقضاء والجهاز التنفيذى والتشريعى، وحتى الجهاز العسكرى بيد الرئيس مما يعطى فرصة لاستبقاء الحال على ما هو عليه، وبالتالى يبقى الطرح حول ماسسة الدولة مبنيًا على خيال لا واقع ملموس. ولكن يبدو أن الحزبين الحاكمين كانا فى مرحلة انتظار لما تسفر عنه الأيام القادمة.

المحور الثالث - الإعلان عن التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية:

يمكن القول إن الأحزاب السياسية فى الساحة اليمنية بلغت أربعين حزبًا وتنظيمًا، هذا الواقع الحزبى أفرز نتائج منها: انعدام الثقة بين الأحزاب الصغيرة بسياسة أحد الحزبين الحاكمين، فالمؤتمر الشعبى العام، نشأ فى مطلع الثمانينيات كتنظيم سياسى، يضم تيارات سياسية فكرية عدة، وكان الحزب الوحيد فى الشمال قبل الوحدة، وغلبت عليه السمات الإدارية. بينما الحزب الاشتراكى كان أيضا الحزب الوحيد والحاكم فى اليمن الجنوبى قبل الوحدة، وكان يستند على قوة خارجية ممثلة فى الاتحاد السوفيتى للحصول على دعم اقتصادى وسياسى ومعنوى وفكرى، وبحكم التحولات فى المنظومة الاشتراكية فى أوروبا، شهد الحزب قبل الوحدة تغييرا نوعيا فى أفكاره الحاكمة، حيث قبل بالتعددية وحرية الصحافة والتنمية الرأسمالية.

ومن الإشكاليات التى تعترض التحولات السياسية للدور الوحدوى الخلافات الحزبية، فالتيار الإسلامى يحمل بذور التقسيم منذ إعلان التعددية، حيث ألقى العامل المذهبى ظلاله على وحدة الاتجاه الفكرى إزاء عدة مواقف وقضايا مثل: دستور دولة الوحدة، وقانون حمل السلاح وقانون التعليم الذى تمت الموافقة عليه، حيث برزت الخلافات بين أحزاب منها: الإصلاح، والنهضة، من جهة، وأحزاب اتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق، والمنبر، وحركة التوحيد، وحزب العمل، من جهة أخرى. وهذه الأحزاب الأخيرة وقفت إلى جانب الحزب

الاشتراكى، وساهمت فى تمرير قانون التعليم الذى ألغى استقلالية المعاهد التعليمية الدينية، وجعلها تحت رعاية الدولة، وجزء من الهيكل التعليمى العام، وأخذ الخلاف شكل مناظرات دينية وسياسية، حول مفهوم الإمامة وفق المذاهب، الزيدية، والشافعية، والسنية الأخرى.

وأصبح حزب التجمع اليمنى للإصلاح أقوى تنظيم إسلامى فى الساحة[١٩] وقد كفل دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة، ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفاية ممارسات الحريات[٢٠].

وتشير المادة التاسعة، من بيان طرابلس بتاريخ٢٦ نوفمبر١٩٧٢م، إلى إنشاء تنظيم سياسى موحد يضم جميع فئات الشعب المنتخبة صاحبة المصلحة فى الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين: الإمامى والاستعمارى، وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية. وتضيف المادة المذكورة ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسى للتنظيم السياسى ولوائحه[٢١].

وكانت عدن قد شهدت منذ مطلع يناير ١٩٩٠م حراكًا سياسيًا جادًا، حيث أعلن عن قيام حزب جديد فى إطار قرار السماح بالتعددية السياسية.وكان الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين "عمر الجاوى" قد أعلن عن قيام حزب "التجمع الوحدوى اليمنى"، وهو ثانى حزب بعد التنظيم الوحدوى الناصرى، وصدر بيان عن المؤسسين أوضح فيه مهمات الحزب التى تتطلب إنجازًا فوريًا وهى: وضع مشروع دستور دولة الوحدة أمام المجلسين الاشتراكيين للمصادقة عليه خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠م[٢٢].

ويشير أحد الباحثين[٢٣]، إلى أن اليمن الموحد يمر بمرحلة حرجة سياسيًا واقتصاديًا، وهى مرحلة مخاض نظام جديد على أنقاض نظامين مختلفين، تصارعا لمدة عقدين من الزمن، وعلى اختلاف التوجهات الحزبية فى اليمن يرون دعم الوحدة وبناء دولة النظام والقانون، فالوحدة هى التى أنهت حالة

التشطير السياسي والاقتصادي التي دامت عقدين من الزمن، وبالرغم من حالة التمسك الشعبي بها وجدانيًا وماديًا، تثير الكثير من الإشكالات والعديد من القضايا. فمنذ إعلان الوحدة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وهناك العديد مما يجب إنجازه، ولكنه لم ينجز بعد، وهناك الكثير من التساؤلات التي تبحث لها عن إجابات، وتظل هناك مهام كبرى قيد البحث والدراسة.

ويبدو أن الحالة التعددية السياسية المفرطة التي تعيشها اليمن تعد جانبًا مشرقًا. والمعروف أن إنجاز الوحدة قد اقترن بإفساح المجال أمام العمل الحزبي دون ضوابط تقريبا استنادا إلى المادة[٣٩] من دستور اليمن الموحد، وكان نتيجة ذلك تكون الأحزاب على نطاق واسع، إذ بلغ عدد الأحزاب السياسية (٤١حزبًا سياسيًا)، بعضها له قواعد جماهيرية حقيقية والغالبية منها لا تعدو أن تكون تعبيرًا عن رقعة بين مجموعة محدودة من الأصدقاء أو المنتفعين، والبعض منها تعود أصوله التاريخية إلى ما قبل الحصول على الاستقلال في الجنوب والبعض الآخر وليد التطورات الأخيرة، والواقع الحزبي على هذا النحو ارتبط بشيئين اثنين هما:

١- انقسامات عديدة بين أنصار نفس الاتجاه الواحد، سواء لأسباب شخصية أم موضوعية. وكان للسلطة يد في ذلك ودور واضح في تفتيت القوى السياسية من أجل إضعافها في مواجهة الحزبين الحاكمين معًا، وأصبح للحزب الناصري ستة أحزاب، وللبعثيين أربعة أحزاب. وأحزاب أخرى إسلامية. ولا يوجد فوارق في البرامج المعلنة لبعض الأحزاب.

٢- الإفراط في المطبوعات الصحفية، سواء التي تعبر عن خط سياسي معين أو التي تعلن عن نفسها بالصحافة المستقلة. وفي ١٦ أكتوبر ١٩٩١م صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية محمّلا بالكثير من القيود والضوابط الموضوعية والإجرائية على السواء[٤٠].

وفي صنعاء عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني اليمني اجتماعًا

ناقشت فيه المعايير والمواصفات الواجب توافرها فى الأحزاب والاتحادات، والمنظمات الجماهيرية والنقابية التى ستشارك فى أعمال المؤتمر، وتولى رئاستها "عبد الرحمن الجفرى" رئيس حزب رابطة أبناء اليمن، اعتمدت خمسة معايير فى هذا الشأن، هى: أن يكون الحزب علنيًا، وقيادته موجودة فى الداخل، وصدرت عنه أدبيات سياسية، ولا يمثل منطقة معينة فى البلاد بل يشمل نشاطه عموم الوطن، وأن يكون مشاركا فى اللجنة التحضيرية، أو ضمن الأحزاب التى وجهت إليها الدعوة إلى المساهمة فى إعداد وثائق المؤتمر واستجابت لذلك.

أما المعايير التى ينبغى توافرها فى الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والنقابات والجمعيات فتتلخص فى أن تكون الجمعية علنية، وحصلت على إذن بممارسة نشاطها على مستوى الوطن، ويرأس أعمالها هيئة قيادية يكون لها نشاط سياسى واقتصادى واجتماعى ومهنى متخصص، على أن يفتح باب المشاركة بصفة مراقب فى المؤتمر الوطنى أمام تلك الاتحادات والجمعيات التى لم تتوحد بعد[٢٢٥].

وتحدثت الصحف كثيرًا عن بروز نتوءات غير صحية بين شركاء الحكم بين المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى. واكفهر الموقف السياسى عن خلافات إدارية ومالية، وإذا بالتقاسم يسفر عن اغتيالات قيادية من بين الحزبين الحاكمين وكل منهما يشكو من الآخر.

وانتشر الفساد وزاد التسيب المالى والإدارى، وأفسح المجال أمام الوصوليين، وتجمعت الأحزاب فى مؤتمرات تصدر توصياتها وقراراتها، لتعلن لشركاء الحكم آراءها وهى القرارات الصادرة عن المؤتمر الوطنى التى أعلنت عنها صحيفة صوت اليمن[٢٢٦]. وأقر المؤتمر جملة توصيات وقرارات، منها:

١- إعادة تشكيل تركيب السلطة على أسس وطنية وحدوية، وكذا استقلالية القضاء، والنيابة العامة بموجب القوانين، وأدان المؤتمر الوطنى

تقاعس السلطة عن مهامها فى المحافظة على الأمن وإيقاف الإرهاب والاغتيالات السياسية.

٢- أعلن المؤتمر الوطنى رفض كل المحاولات الرامية إلى مد الفترة الانتقالية. وطالبت الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات العامة، سن قانون حول الإثراء غير المشروع، وتطبيقه على جميع القائمين بالخدمة العامة من وزراء وموظفين مدنيين وعسكريين.

٣- أوصى المؤتمر الوطنى بتعديل قانون الإدارة المحلية بحيث يقضى بانتخابات مديرى المديريات والمحافظين، وتحديد الوحدات الإدارية فى الجمهورية، والشروع الفعلى فى تنفيذ هذا القانون، بحيث تتم انتخابات المجالس المحلية والانتخابات النيابية بالتتابع.

٤- كذا إعادة النظر بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية بما يحقق الاستقرار الوظيفى من خلال تنظيم التوظيف والترقيات والانتقال من درجة وكيل وما دونها وفق معايير المؤهل والخبرة، والكفاءة والقدرة، وتسوية أوضاع من حرموا من حقوقهم، وتعديل قانون الخدمة بما يضمن قيام مجلس للخدمة المدنية تكون له الصلاحية فى الإشراف والمراقبة على الجهاز الإدارى بتقديم المرتشين والمتلاعبين بالمال العام للمساءلة الجنائية.

٥- طالب المؤتمرون بإعادة النظر بالوضع الحالى للجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة بما يؤدى إلى استقلاليته، بحيث يكون تابعا لمجلس النواب ويتمتع بالحصانة بما يحقق الحفاظ على المال العام واعتبار تقارير الجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة ذات صفة علنية.

٦- أوصى المؤتمر بوقف العبث بأموال ممتلكات الدولة من الأراضى وصيانة المال العام من النهب والاستيلاء ومحاسبة المسئولين الذين يستغلون نفوذهم خلافا للشرعية الدستورية والقانونية، وأدان المؤتمر انحياز وسائل الإعلام الرسمية من تلفزيون وإذاعة، وصحافة للسلطة الحاكمة مما حول

الإعلام لخدمة القيادة الرسمية خلافا لنصوص الدستور والقوانين النافذة على أساس أن أجهزة الإعلام الرسمية يجب أن تكون فى خدمة الخيار الديمقراطى والرأى العام بكامله.

٧- كما أوصى بضرورة حل مشكلة المغتربين الذين نكبوا أثناء أزمة الخليج، وذلك بإيجاد فرص عمل لهم، والكف عن المتاجرة بهم وبقضيتهم.

٨- طالب المؤتمرون بمواصلة الحوار مع الأحزاب والمنظمات والشخصيات التى تشارك فى المؤتمر بغية الوصول إلى وفاق وطنى وتحديد دور جهاز الأمن السياسى وفقا لقانون ديمقراطى بما ينسجم مع الدستور[٢٦].

وتصحيحًا للأوضاع السابقة رأت الحكومة معالجة بعض الإشكاليات كالتدخل فى العلاقات نتيجة غياب اللوائح القانونية وضعف التقاليد المتبعة فى العمل الديمقراطى، وغياب الأسس والمبادئ فى العمل المؤسسى لهيئات سلطة الدولة.

وباختفاء عامل الوفاق بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبى العام، والحزب الاشتراكى)، وتغليب سياسة تشكيك كل منهما بالآخر. وتأجج الموقف بينهما من خلال تساقط ضحايا الاغتيال السياسى من بين القياديين، وانسحب من الحلبة أحد قطبى الثنائية فى إدارة شئون الحكم وهو الأمين العام للحزب الاشتراكى "على سالم البيض" الذى آثر الاعتكاف فى مسقط رأسه "حضرموت"، ودخلت هذه الخلافات مرحلة حرجة مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية واتخاذ خطوات عملية لتنظيمها، والمقرر إجراؤها فى شهر نوفمبر ١٩٩٢م. ورغم الجهود التى بذلت لحل الخلافات بين التنظيمين الحاكمين والتنسيق بينهما فى إطار نوع من التحالف بينهما، ويكون ذلك بمثابة خطوة أولى للخروج من ثنائية الخلاف، إلى دائرة أوسع يتم فى ضوئه توسيع دائرة المشاركة فى الحوار ليشمل كل القوى السياسية الفاعلة فى الساحة اليمنية، وتناولت وثيقة تحالف بين الحزبين الحاكمين على النحو التالى:

١- إجراء تعديلات على الدستور وتحويل مهام مجلس الرئاسة إلى رئيس الجمهورية ونائب الرئيس.

٢- استحداث مجلس برلمانى آخر إلى جانب مجلس النواب يحل محل المجلس الاستشارى ويسمى مجلس الشيوخ، أو مجلس الأعيان، بهدف ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الشخصيات السياسية ذات النفوذ الاجتماعى للمشاركة فى الحياة السياسية.

٣- رأت اللجنة التى أعدت الوثيقة أنه من الضرورى أن يكون المجلس المعنى يتكون من عدد متساو لكل محافظة يجرى انتخابهم بالاقتراع العام على أن يمثل كل محافظة عضوان أو ثلاثة، ثم يعين الرئيس عددًا من الأعضاء، لكى يصبح عدد أعضاء المجلس المقترح مائة وواحدًا عضوًا[٢٨].

وتضمن الاقتراح تحقيق درجة من التوازن بين صلاحيات المجلس المقترح وصلاحيات مجلس النواب شريطة عدم الإخلال بالعملية الديمقراطية على أن تتضمن صلاحيات المجلس الجديد ما يلى:

١- إقرار طلب تعديل الدستور على ضوء الثوابت الأساسية من حيث المبدأ.

٢- الفصل فى دستورية القوانين أو القرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية.

٣- الفصل فى المنازعات الدستورية التى قد تنشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية(مجلس النواب).

٤- تولى المهام المناطة بلجنة الانتخابات.

٥- مشاركة مجلس النواب فى المهام غير التشريعية[٢٩]. أدى تسريب هذه الاتفاقية السرية إلى تأزم العلاقات بين الحزبين الحاكمين من جديد، وأثارت ردود فعل بين جميع الفئات السياسية والقوى الوطنية الحزبية فى داخل اليمن وخارجه، وأعلنت قيادة المؤتمر الشعبى العام رفضها لفكرة التحالف،

وفضلت بديلا آخر وهو دمج الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في تنظيم سياسي واحد، وهو الصياغة الأخرى.

وفي منتصف سبتمبر ١٩٩٢م اختتمت الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية اليمنية أعمال المؤتمر الوطني الذي ناقش المؤتمرون فيه القضايا السياسية والأمنية والعديد من الشخصيات العامة، وتغيب عن أعمال المؤتمر الوطني، الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبي العام، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب التجمع اليمني للإصلاح.

وأعلنت الأحزاب المشاركة في ختام أعمالها، أنها قد توصلت إلى إقرار أهم وثيقتين قدمتا إلى المؤتمر الوطني، وهما: ميثاق العمل السياسي والانتخابات البرلمانية، والميثاق السياسي عبارة عن ميثاق شرف والتزام أدبي بين الأحزاب اليمنية الموقعة عليه يحدد العلاقات الأخلاقية والسياسية بينها لضمان سير العمل الديمقراطي، ونصت الوثيقة على العديد من التوصيات الهامة منها:

١- أن الأحزاب السياسية الموقعة على الميثاق تلتزم في عملها السياسي بقيم وأخلاق الإسلام الحنيف باعتباره عقيدة وشريعة، وكذا الالتزام بدستور البلاد والتعهد بحماية الوحدة الوطنية في إطار الوحدة اليمنية الشاملة وكذا التمسك بالتعددية السياسية أساسا لإرساء العملية الديمقراطية، وتبادل السلطة سلميا، واتفق المؤتمرون على رفض العنف كخيار لحسم الخلافات في الرأي بما في ذلك رفض الإرهاب الفكري كالتكفير والتخوين.

٢- ضرورة تحييد الجيش اليمني وعدم زجه في الخلافات السياسية بين الأحزاب اليمنية وبين السلطة والشعب.

وتناولت الوثيقة الثانية قضية الانتخابات القادمة حيث تم الاتفاق على:

١- احترام دور العلم والعبادة وعدم استخدامها أو تسخيرها لصالح شخص أو حزب بعينه، أو ضدهما، ومنع استخدامها للعنف أو الخروج على الشرعية الدستورية.

٢- ضرورة وضع الدولة للخطة الأمنية المقرة من قبل مجلس النواب موضع التنفيذ وإخلاء المدن الرئيسة من تكنات الجيش، كما ناشد المؤتمر فى توصيته تلافى الخطر الذى يهدد وحدة البلاد وأمنها فى ظل التآمرات الخارجية التى تجد لها مدخلا للتخريب وإقلاق الأمن فى ظل الخلافات داخل السلطة وعلى مستوى الحزبين الحاكمين[٣٠]. وفى أواخر سبتمبر١٩٩٢م اختتم مؤتمر الأحزاب والمنظمات السياسية أعماله الذى شارك فيه ٢٢ حزبًا سياسيًا، و٤٩ منظمة جماهيرية، ومن أبرز قراراته العودة إلى المربع السابق والمتمثل بإجراء انتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٢م، وصدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة عليا للانتخابات فى ١٨ أغسطس ١٩٩٢م برئاسة عبد الكريم العرشى عضو مجلس الرئاسة قبل انتهاء الفترة الانتقالية بشهرين وثلاثة وعشرين يومًا بموجب قانون الانتخابات رقم (٤١) لعام ١٩٩٢م[٣١]. إلا أن اللجنة تعثرت فى مهامها نتيجة الخلافات بين شركاء الحكم بين المؤتمر والحزب الاشتراكى، مما أدى إلى تمديد الفترة الانتقالية بإعلان دستورى، وقد نص ذلك الإعلان على أنه تقرر بحضور رئيس الوزراء وقادة الأحزاب والتنظيمات السياسية لتداول الرأى وقراءة مقترحات الأحزاب والتنظيمات السياسية لتحديد المهام الأساسية التى تحتل مكان الصدارة، وتكون لها أولوية الإنجاز إلى جانب الضوابط كالتركيز على إنجاز المهام الأساسية فى برنامج الحكومة، وتعزيز الأمن وتحقيقه وإعمال الثواب والعقاب، وتحسين المعيشة وتنظيم أعمال الصرافة، واستكمال التشريعات الأساسية، والعمل على إعادة بناء القوات المسلحة والأمن، ومن أجل ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين والأحزاب والتنظيمات وفق الضوابط التالية:

أولاً: عدالة المعاملة للأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وعدم استخدام أجهزة الإعلام من قبل الحزب والمؤتمر فى إعلان الاجتماعات الحزبية التى هى مادون اجتماعات الهيئات القيادية العليا.

ثانيًا: تأمين عدالة المعاملة فى استخدام أجهزة الإعلام الرسمية لأغراض الدعاية الانتخابية بين جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بصورة متساوية، والتقييد فى ترشيد الإنفاق العام بما هو ضرورى وفى إطار الموازنة العامة. واتخاذ إجراءات رادعة ضد من يثبت استخدامه للوظيفة العامة لأغراض حزبية أو شخصية، ووقف الترقيات والتوظيف الجديد إلا ما يقره القانون للخريجين: مدنيين وعسكريين.

ثالثًا: التزام جميع الصحف الحزبية والأهلية بتناول القضايا الوطنية بما يرقى بالممارسة الديمقراطية ويخدم الوحدة الوطنية[٣٢] ويبدو أن الغاية الكاملة لفاعلية الدولة من خلال إهدار المال العام وغياب الرقابة التمويلية، أصبحت سياسة البلاد بدون اقتصاد ولا سياسة، وبحكم أن كل شىء مستورد، فقد ساعد ذلك على انخفاض القيمة الشرائية للريال، ومما زاد الطين بلة أيضًا سيل التعيينات والعلاوات، والترقيات، وتوزيع السيارات ذات الموديلات الحديثة على سبيل الترضيات وكسب الولاء، وهكذا فشلت حكومة العطاس فى مرحلتها الانتقالية ولم تنجز شيئا مما وعدت به[٣٣].

بدأت المرحلة الانتقالية تعمل على الخلاص من آثار التشطير وترسبات الماضى، من خلال العمل الانتخابى البرلمانى، واشترك فى الاقتراع البرلمانى أكثر من سبعة عشر حزبًا، إلى جانب عدد من المستقلين، وكانت نتائجه تبشر باستمرارية العمل الديمقراطى فى الجمهورية اليمنية.

وكل عمل سياسى متجدد، يمنح الأمل ويعطى تصورًا نحو آفاق المستقبل، وكان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية بعد ستة أشهر من يوم اتفاقية الوحدة اليمنية، إلا أنه أعيد النظر فى تمديد الفترة الانتقالية إلى عامين ونصف. وألقت اللجنة العليا للانتخابات برئاسة عبد الكريم العرشى عضو مجلس الرئاسة، تأخير إنجاز مهامها على الحكومة التى تأخرت فى إعداد قانون الانتخابات العامة وعدم توفر البيانات عن الإحصاءات السكانية. من ثم وجهت

اللجنة العليا رسالة إلى مجلس الرئاسة، تضمنت تحديد يوم الاقتراع فى ١٨ فبراير ١٩٩٣م. ومن الأسباب الرئيسة التى دعت إلى تمديد المرحلة الانتقالية استكمال تقسيم الدوائر الانتخابية، وإعداد سجلات قيد ثابتة للناخبين على ضوء التقسيمات الجديدة للدوائر[٣٤].

وبرزت خلافات بين ممثلى الحزبين الحاكمين حول بعض الأمور الإجرائية، وتعثر جهود تنقية الأجواء بين قيادتيهما. وتباينت مواقف الأحزاب الممثلة فى اللجنة العليا للانتخابات، إزاء تحديد الفترة الانتقالية، فقد اقترح حزب التجمع اليمنى للإصلاح، والحزب الوحدوى الشعبى الناصرى، حل مجلس النواب والوزراء، وتشكيل حكومة ائتلافية تعمل على الإعداد للانتخابات العامة، فيما رأت أحزاب أخرى التمديد لمجالس الرئاسة والنواب والوزراء، وخلق جو موحد للاتفاق على موعد جديد للانتخابات، إثر ذلك صدر إعلانان دستوريان فى نوفمبر ١٩٩٢م بتجديد صلاحية المؤسسة الدستورية وتحديد يوم السابع والعشرين من إبريل ١٩٩٣م موعدًا لإجراء الانتخابات النيابية العامة[٣٥].

وتألفت خطوات إجرائية إزاء ذلك: بدأت **الأولى**، فى٢١يناير١٩٩٣م، حيث قامت بتنظيم سجلات الناخبين فى دوائر الجمهورية البالغ عددها (٣٠١ دائرة) وشكلت لهذه المهمة (٤٠٣٤) لجنة، ونتج عن ذلك تسجيل (٢,١٨٩,٤٧٣) مواطنًا من الذكور بنسبة ٧١٪ ممن بلغوا السن القانونية، أما عدد النساء اللاتى سجلن فى جداول الناخبين فبلغ تعدادهن (٥٠,١٥٩١) من مجموع (٣,٣٠٦,٨٨٣) امرأة بنسبة ١٦٪ ممن يتمتعن بالحق الانتخابى.

وبدأت **الثانية**، فى ٢٨ من مارس ١٩٩٣م وهى مرحلة قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس النواب، وفقًا لنص قانونى، الانتخابات مادة (٥١)، أن يكون يمنيًا، وأن لا يقل سنه عن ٢٥ عامًا، وأن لا يكون أميًا، وأن يكون مستقيم الخلق والسلوك، محافظًا على الشعائر الدينية، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم

فى جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن لا يكون عاملا فى التهريب أو الممنوعات[٣٦].

وفى إطار الترشيحات تقدم عشرون حزبًا وتنظيمًا سياسيًا، بمرشحيهم، وكذا خمسون امرأة، حيث وصل إجمالى عددهم إلى (٤٧٥٥) مرشحا يتنافسون على (٣٠١) مقعدًا نيابيًا[٣٧].

وتمثلت **الثالثة**، بالبرامج الحزبية التى توضح الأهداف السياسية والإصلاحية للحزب، وإن كان هناك اختلاف فى معظم البرامج بوجهات النظر إلا أن وجهة التقارب تلتقى فى جوانب كثيرة، وخاضت الأحزاب من خلالها المعركة الانتخابية فى شهر أبريل ١٩٩٣م.

ومن الناحية التحليلية لنتائج الانتخابات، نلاحظ أن الأحزاب السياسية فى اليمن قد استوعبت الحدث الوحدوى بعمق المؤمن بقضية الوطن، وبالتالى فالأحزاب العشرون، التى دخلت معترك الانتخابات قد أسفرت عن نجاح ثمانية أحزاب فى الحصول على مقاعد مجلس النواب وهى على الترتيب:

المؤتمر الشعبى العام وحصل على (١٢٣) مقعدًا، وحزب التجمع اليمنى للإصلاح وحصل على (٦٢) مقعدًا، وتحصل الحزب الاشتراكى على (٥٦) مقعدًا، وحصل حزب البعث على (٧) مقاعد، وحزب الحق على (مقعدين)، والتنظيم الوحدوى الناصرى على (مقعد)، وحزب تنظيم التصحيح الناصرى على (مقعد) واحد، والحزب الديمقراطى الناصرى حصل على (مقعد) واحد، أيضًا، وحصل المستقلون على (٤٧ مقعدًا). وخسرت الأحزاب الباقية وعددها ١٢ حزبًا، ولم توفق فى حصولها على أية مقاعد.

ومن الملاحظ ان مشاركة المرأة قد بلغت ٢٠٪ من المسجلين فى كشوفات الانتخابات، وبلغت نسبة تصويتها ٤٠٪ وعدد المرشحات لمجلس النواب (٤٠ مرشحة) نجحت منهن اثنتان، إحداهما مستقلة فى الدائرة (١٤٨) من محافظة حضرموت، والأخرى مرشحة الحزب الاشتراكى، فى عدن.

ويعود نجاح المؤتمر الشعبى العام إلى شيئين أساسيين، الأول: أنه انتقى مرشحيه من الوجهاء والمشايخ وأصحاب النفوذ والتجار. والأمر الثانى: أنه عمد إلى التنسيق سرًا مع حزب الإصلاح باعتبار أن القاسم المشترك هو الميثاق الوطنى[٣٨] إلا أن عبد الوهاب الأنسى، الأمين العام للتجمع اليمنى للإصلاح، صرح "لصحيفة الشرق الأوسط" أن الاشتراكى والمؤتمر يتوقعان أن لا يؤدى التحالف بينهما إلى إحراجهما باعتبار أن الانتخابات ستكون قد تمت، وأضاف أن حزبه يبحث عن حل للخروج من الأزمة التى يعيشها اليمن فى كافة المجالات، وأن حزبه يرى أن الانتخابات هى الخيار الوحيد داعيًا حزبى السلطة إلى توسيع نطاق التحالف، وإشراك أطراف أخرى لوضع رؤية مستقبلية وأولويات واضحة للعمل فى ما بعد الانتخابات، والتفاهم بشأنها وفق برنامج يكون خلاصة رؤية واحدة للقوى السياسية الفاعلة[٣٩].

وأسفرت الانتخابات عن ائتلاف بين ثلاثة أحزاب هامة، وهى: حزب المؤتمر الشعبى العام، والاشتراكى، والإصلاح، وعلى ضوء توزيع الحقائب الوزارية أجاب أمين عام الإصلاح، حول الاختلاف بين حزبه وحزبى المؤتمر والاشتراكى بأنها أول تجربة لقيام حكومة ائتلافية حتى لو وجدت بعض التجاوزات فليس هناك ما يدعو للقلق إزاء تلك الاختلافات، وأضاف الأنسى: "نحن لم نتعامل مع توزيع الحقائب الوزارية على أساس مبدأ التقاسم، ولكننا نريد أن ندخل الائتلاف الحكومى بعيدًا عن أى مزايدة فى المستقبل". وقد توصل التجمع اليمنى للإصلاح إلى الحصول على أربع حقائب وزارية، هى: الصحة، والتموين والتجارة، والإدارة المحلية، والأوقاف[٤٠].

وجاء انتخاب "عبد المجيد الزندانى" أحد زعماء التجمع اليمنى للإصلاح، لعضوية مجلس الرئاسة ليؤكد مجددًا أن التجربة الديمقراطية اليمنية تمضى فى طريق مختلف تمامًا عما تعارف عليه النظام الدولى الجديد، حيث يواصل النظام اليمنى الجمع بين خصوم الأمس ليجلسوا معًا حول طاولة واحدة، لمناقشة مشاكل الحاضر والتخطيط للمستقبل.

ورأى الحزب الاشتراكى، أن انضمام "الزندانى" إلى مجلس الرئاسة سيخفف من العبء عنه خاصة فيما يتعلق بمطالبه المستمرة من أجل الإصلاح ومحاربة ظواهر الفساد وتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية التى تواجهها اليمن، وهو فى سبيل ذلك مستعد لتقديم تنازلات متعلقة بمسألة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتعديل الدستور وتوفير فرصة للتيار الأصولى فى المحافظات الجنوبية التى ظلت خلال السنوات الثلاث الماضية مغلقة أمامه بسبب إحكام قبضة الحزب الاشتراكى[٤١].

وعقد مجلس الرئاسة اليمنى أول اجتماع له مساء يوم (١٦ أكتوبر) بحضور أربعة أعضاء من أصل خمسة مع استمرار اعتكاف النائب السابق لرئيس المجلس (على سالم البيض) فى عدن بسبب خلافه مع الرئيس (على عبد الله صالح) الذى حدد المجلس انتخابه، وكان الرئيس صالح قد رشح خلال الاجتماع (البيض) لتولى منصب نائب الرئيس، وأن أعضاء المجلس وافقوا عليه. وكان الأعضاء الأربعة (على عبد الله صالح) و(عبد العزيز عبد الغنى) - المؤتمر الشعبى العام - و(سالم صالح محمد) - الحزب الاشتراكى - و(عبد المجيد الزندانى) - الإصلاح - أدوا اليمين الدستورى أمام مجلس النواب صباح يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٣م[٤٢].

بينما اعتذر العضو الخامس (على سالم البيض) الأمين العام للحزب الاشتراكى عن الحضور مؤقتا، فى رسالة بعث بها إلى مقر مجلس النواب، وقرأها رئيس مجلس النواب على الأعضاء.

وفى إطار تطور الأزمة فى اليمن، اعتقل رجال الأمن فى عدن يوم التاسع والعشرين من أكتوبر ثلاثة أشخاص بتهمة محاولة اغتيال اثنين من أبناء (على سالم البيض) نائب رئيس مجلس الرئاسة، وكان مجهولون قد أطلقوا النار على نجلى البيض لدى خروجهما برفقة ابن خالتهما من منزل أحد أصدقائهم بعد منتصف ليل يوم الثامن والعشرين من أكتوبر، وتمكن نجلا البيض من

تفادى النيران، حيث لقى ابن خالتهما مصرعه على الفور بعد إصابته بوابل من الرصاص فى رأسه وأنحاء متفرقة من جسمه.

وقالت الشرطة: إن المهاجمين الذين لم يعرف عددهم تمكنوا من الفرار على متن سيارتين إلى جهة مجهولة[٤٣].

من جهة أخرى أعلن نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى (على سالم البيض) أن الوحدة اليمنية مهددة من صانعيها أكثر من تهديد القوى الخارجية، وقال إن هناك عناصر مسئولة فى مواقع حساسة تقود عملاً تشطيريًا من العاصمة صنعاء، وهؤلاء هم الذين يهددون الوحدة، وهم الذين خططوا ودبروا اغتيال ابن شقيقته، ومحاولة اغتيال نجليه فى يوم السابع والعشرين من أكتوبر، وقال إن هناك فى اليمن مقاولين للقتل، وهناك من يحميهم فى السلطة[٤٤].

إلا أن هذا التصريح مردود على البيض نفسه، لأنه جزء من السلطة، بل هو نائب رئيس مجلس الرئاسة، ويبدو أن المحاولة التى تمت باغتيال ابن شقيقته ربما من أعداء الأمس الذين كانوا يتصورون عطشًا للانقضاض على بعض العناصر التى كانت لهم اليد الطولى فى طردهم من عدن، وهم جماعة على ناصر محمد. وإلا ماذا يستفيد على عبد الله صالح بتخويف نائبه، وقد طالت الاغتيالات عناصر من المسئولين الشماليين؟ وبالتالى فذريعة على سالم البيض، بتوجيه تلك الرسالة هى مقدمة لإعلان الحرب أو الانفصال نظرًا لشعوره بخيبة الأمل بركوب صهوة السيطرة على مقاليد الأمور.

وقد أشار ضمنًا، على سالم البيض، فى هذا الإطار بنفيه أنه قرر الاعتكاف خوفًا من تعرضه للاغتيال فى صنعاء. وحذر من أن لديه قواته الخاصة التى تستطيع حمايته، وإذا اضطرته الظروف للقتال فسيحمل السلاح. وأوضح البيض أن ما تم الاتفاق عليه قبل الوحدة لم يتحقق منه شىء، ولم يوضح ما نوع الاتفاق الذى لم يتم، ولكنه أشار إلى أن الشطر الجنوبى سابقًا

وجد نفسه فى قبضة أجهزة (الجمهورية العربية اليمنية) واتهم عناصر فى الحكم بأنها خططت ودبرت اغتيال ابن شقيقته ومحاولة اغتيال نجليه[٤٥].

وفى هذا الخضم يبدو أن المناخ السياسى تغير لدى الحزبين المتنافسين على السلطة، وبالتالى بدأت الطروحات تتبلور من قبل أصوات حزبية حول الأزمة الداخلية بين المؤتمر والاشتراكى، ولذلك طرح الاشتراكى مشروعًا جديدًا، هو الفيدرالية، من أجل الخروج من الأزمة السياسية الراهنة فى اليمن، بدعوى الحفاظ على مصالح كل الأطراف، إلا أن المؤتمر بادر بتصريح على لسان "عبد الكريم الأريانى" - المستشار السياسى للرئيس على عبد الله صالح - بأن هذا الطرح لا يتسق مع العلم والمنطق والتطور، وأن الوحدة اليمنية، تُجُبُّ ما قبلها، من المراحل السياسية، حيث كان من المفروض أن يبدأ شطرا اليمن - سابقًا - بالكونفدرالية، ثم الفيدرالية نهاية بالوحدة، وليس العكس، فى إشارة إلى رفض خيار الفيدرالية الذى طرحه الحزب الاشتراكى، الأمر الذى كان وراء أعمال لجنة الحوار الوطنى الذى يشارك فى أعمالها مختلف أحزاب الائتلاف الثلاثى الحاكم، والمعارضة والشخصيات الوطنية، والبحث عن حل لاستمرارية دولة الوحدة. فالتجاوزات والأخطاء هى التى أدت إلى تفاقم الخلاف بين شريكى الوحدة (المؤتمر والاشتراكى).

وأشار أمين عام المؤتمر الشعبي "على عبد الله صالح" إلى أن كافة محاولات رأب الصدع فشلت تباعا سواء عبر الوسطاء، والحلول الوسط والقبول بالحوار الوطنى للخروج من الأزمة، مندداً بتفسير "سالم صالح محمد" للفيدرالية - فى وقت لاحق - الذى دعا فيه بتقسيم اليمن إلى أربع مناطق إدارية متنافسة، لكل منها منفذ بحرى، كون هذا الطرح يؤدى بالضرورة إلى تقسيم اليمن على أساس مناطقى أو قبلى أو طائفى، وطالب حزب المؤتمر، الحزب الاشتراكى، الإعلان عن موقفه من الوحدة فى صراحة ووضوح، ومدى التزامه بشرعية دستورها واستعداده للحوار الوطنى، لتجاوز الأزمة السياسية.

وأعلن الحزب الاشتراكى من جانبه تمسكه المبدئى بالوحدة كخيار سياسى حتمى ووحيد، لكنه فسر العقبات والعراقيل التى يتلكأ حزب المؤتمر فى إزالتها من طريق الوحدة، ويشارك فى استبقائها بأنها وصلت بالبلاد إلى مستوى يتدنى عن الفيدرالية، وأثار التصريح الصادر عن إحدى قيادات الحزب الاشتراكى أن فى مقدمة تلك العقبات والعراقيل التى عطلت مسيرة الوحدة، التراجع عن الأخذ بالأفضليات السياسية والإدارية، والاقتصادية، والأمنية، التى كانت سائدة فى كلا الشطرين وتعميمها على دولة الوحدة، ورفض أساليب الضم والاحتواء والإلحاق، من قبل حزب المؤتمر مع الحزب الاشتراكى بدعوى الاندماج وتوحيد الحزبين[٩٦]. وفى ضوء الجهود التى بذلها "مجاهد أبو شوارب" نائب رئيس الوزراء، لاستبعاد عسكرة الأزمة، إلا أن التراشق بالبيانات بات مهددًا من جديد احتمالات الانفراج سلميًا، حيث طالب الرئيس صالح، نائبه على سالم البيض، بأن يشاركه المثول أمام لجنة الحوار والوفاق الوطنى والاحتكام لموقفها من الأزمة وتداعياتها والقبول بما تقرره، من أجل الوحدة وتجاوز الأزمة.

على الرغم من أن طروحات الاشتراكى فيها الإشارة إلى التخوين، فإن العودة إلى الحوار كان ضروريًا، ولذلك لم يجنح نائب الرئيس، لهذا الأمر، وأشار إلى أن كل اتفاقيات الوحدة لم تتفق بشكل صحيح، وأن أغلبها ظل مركونًا وبعيدًا تمامًا عن التنفيذ، إلا أن السؤال هنا يطرح نفسه، ألم يكن الحزب الاشتراكى وأمينه العام من صناع تلك الاتفاقيات؟ وألم يكن شريكًا فى صياغة الاتفاقيات كلها؟ أم أن هناك تراجعا غير مبرر للاشتراكى، وبالتالى عاد من جديد يبحث عن آلية غير منطقية فى مسألة الفيدرالية والتجزئة إلى مناطق أربع فهل هذا منعطف سليم للعمل الوحدوى الذى يصم على كل آلياته؟

يبدو أن هاجس الفيدرالية التى أثارها، على سالم البيض، لم يكن منطقيًا، فهو يقول: "إن الجيش مازال جيشين فى كل شىء، وما زال لدينا أكثر من

اثنين، لم نستطع الوصول إلى الاتحاد" مشيرًا إلى أنه لم يصل إلى اتفاق حول الفيدرالية، يضيف " لم نصل إلى اتفاق ونحن نحاور الآن والحزب يعمل على أساس منع الانفصال، ويرفض الضم والإلحاق[٤٧].

من هنا نلاحظ أن الحزب الاشتراكى بأمينه العام لم يكن قادرًا على قراءة الواقع الشعبى، ولم يكن قادرًا على استيعاب المرحلة الراهنة بأبعادها المحلية والعربية، والدولية، فالتهديد والتلويح بالانفصال هو تراجع غير شرعى وغير مقبول على الواقع الشعبى المؤيد للوحدة بقوة.

المحور الرابع - تصدع الائتلاف والحرب بين شركاء النضال الوحدوى ونتائجه:

بعد أن أصدر الحزب الاشتراكى تعليمات قيادته فى صنعاء، وبقية عواصم المحافظات الشمالية بحزم أمتعتهم والتوجه مع أسرهم إلى عدن فى موعد أقصاه يوم (١٠ ديسمبر)، وامتثلت لهذه التوجيهات بعض قيادات الحزب وليس كلهم، وانتقلت بأسرها وأمتعتها وأثاثها إلى عدن وسط حالة من الهلع[٤٨].

وجاء ذلك فى وقت تشهد فيه القوات المسلحة فى المحافظات الجنوبية والشرقية حالات استنفار، وأن المعسكرات فى المحافظات الجنوبية فتحت باب ما يسمى بالتجنيد العسكرى وتشكيل المقاومة الشعبية.

وفى إطار تبادل الاتهامات والتصريحات بين قطبى النزاع - المؤتمر والاشتراكى - صدرت تعليمات من قيادتى الحزبين للاستعدادات، ونفى الحزب الاشتراكى مقولات شريكه فى الائتلاف الحاكم بإعادة تشكيل حرس الحدود بين شطرى اليمن، ورفع حالة الاستعداد القتالى منذ أكثر من أسبوع، وتنذر هذه الاتهامات بتفجر الموقف فى اليمن الموحد فى ظل حالة عدم الاستقرار الأمنى فى أنحاء البلاد التى تحولت إلى ترسانة للأسلحة بعد تصاعد الخلاف حول عدد من القضايا المرتبطة بالوحدة والديمقراطية، وتنفيذ بنود اتفاق الوحدة الذى تم توقيعه فى ٢٣ مايو ١٩٩٠م.

وآخر مقترحات، البيض، لإنقاذ الموقف هو دعوة الرئيس على عبد الله صالح، وهو معه لتقديم استقالتيهما معًا من السلطة كمخرج لحل الأزمة السياسية، وقال: "لم يبق أمامنا سوى الانسحاب من السلطة بدلاً من القتال والصراع حتى لا يظهر في اليمن "مهدى وعيديد"[٤٩]، في إشارة إلى زعيمى الحرب بالصومال، وسعى "البيض" من خلال اقتراحه إلى إسقاط شبهة الصراع على السلطة عنه مؤكدا أن التوصل لاتفاق الوحدة في حد ذاته إنجاز ضخم. ويضيف البيض، بالتساؤل التالي: "ولكن ماذا بعد الاتفاق"؟

إلا أن الخصمين لم يتوصلا إلى صيغة توفيقية تتضمن تنفيذ بنود الاتفاق، ومنها مشكلة دمج الجيش، الذى يهدد استقرار الأوضاع بالبلاد، إضافة لعدم وجود التوازن الاقتصادى، بين الشمال الغنى، والجنوب الفقير، في إطار هيمنة الشمال على الجنوب[٥٠].

من جهة أخرى توجهت الجامعة العربية بمبادرة، تتضمن قيام الأمين العام لجامعة الدول العربية "عصمت عبد المجيد"، ووزراء خارجية كل من: سلطنة عُمان والأردن وفلسطين، والتوجه إلى صنعاء، وعدن لحل المشكلة، وتؤكد المبادرة ضرورة عقد لقاء بين الرئيس صالح، ونائبه البيض، ودعم الجهود التى تبذلها فى هذا الشأن سلطنة عمان والأردن، وفلسطين، وحرص الجامعة العربية على تطويق هذه الأزمة، وحل الخلافات بالحوار فى إطار عربى[٥١].

وتوصلت اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة الحوار الوطنى فى ساعة متقدمة من يوم (١٥- ١٦ يناير ١٩٩٤م) إلى اتفاق على القضايا موضوع الخلاف بين أطراف الحوار خصوصًا بين "المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح" من جهة، و"الحزب الاشتراكى" من جهة أخرى. وأوضح ذلك الرئيس على عبد الله صالح عند بحث تطورات الأزمة مع السفير الأمريكى فى صنعاء "أرثر هيوز". وأشار السفير الأمريكى إلى حرص الولايات المتحدة

الأمريكية على تجاوز الأزمة من خلال الحوار وعدم اللجوء إلى العنف، وأضاف، بأن اليمن الموحد عنصر مهم للأمن والاستقرار فى المنطقة، فيما عبر الرئيس صالح، عن تقديره للموقف الأمريكى الإيجابى[٥٢] إلا أن اللجنة المصغرة التى انتهت أعمالها منتصف ليل (١٥ و١٦ يناير) أقرت بنودًا تتضمن صيغة شبه نهائية لمشروع أسس بناء الدولة اليمنية الحديثة، ومن أهم هذه البنود: توزيع نسبة كبيرة من صلاحيات رئيس مجلس الرئاسة على نائبه وبقية أعضاء المجلس، واستحداث صلاحيات جديدة للرئيس تضمن المشاركة الجماعية لأعضاء مجلس الرئاسة وتفعيل دور المجلس.

واتفق على إقامة نظام للحكم المحلى يغلب عليه نظام اللامركزية المالية والإدارية لكل محافظات الجمهورية اليمنية، وتحديد الصلاحيات التى تتمتع بها الحكومة المركزية فى العاصمة صنعاء، وإلغاء فكرة مجلس الشورى، وكان الحزب الاشتراكى يطالب به ليتولى دورًا إلى جانب مجلس النواب، على أن يكتفى بمجلس تشريعى واحد، هو مجلس النواب، شرط إخضاع المسائل المهمة المتعلقة ببعض القوانين والاتفاقات إلى حوار فى إطار الائتلاف الحاكم قبل التصويت عليها فى البرلمان. ومهما قيل فى هذه الظروف الحالكة إلا أن الأنباء التى تواترت فى تلك المرحلة تشير إلى أن الأوضاع على شفا جرف هار، خاصة وإن لجنة الحوار الوطنى أعلنت رسميًا يوم ١٧ يناير، نص وثيقة الاتفاق، الذى اعتبرته الأطراف الموقعة عليه حلاً للأزمة المستمرة منذ اشهر بين الرئيس على صالح ونائبه على سالم، وتزامن الإعلان عن الوثيقة مع أنباء عن قيام طائرة عسكرية جنوبية بقصف لواء عسكرى شمالى، كما قامت قوات مدرعة جنوبية بالتحرك إلى حقل نفطى واستولت عليه؛ كى لا تتيح لقوات شمالية القيام بذلك.

وقد ناقشت وثيقة العهد والاتفاق مشكلة الخلاف بين الحزبين المتخاصمين - الحزب الاشتراكى والمؤتمر - حيث نصت على سحب القوات المسلحة من

المدن والأطراف وإعادة تنظيمها ودمجها، وضرورة إنشاء مجلس شورى، إلى جانب مجلس النواب القائم، بحيث يقوم المجلسان مجتمعين، بانتخاب مجلس الرئاسة الخماسى، على أن ينتخب هذا المجلس رئيسا ونائبا له، والوثيقة وقعتها أحزاب الائتلاف - المؤتمر الشعبى العام، والحزب الاشتراكى اليمنى، والتجمع اليمنى للإصلاح، وأحزاب المعارضة التى اشترطت التوقيع على ورقة مستقلة، وقد نصت أيضا على إلغاء وزارة الإعلام، والاستعاضة عنها بهيئة وطنية عليا للإعلام، كما قررت توسيع الحكم المحلى بحيث تم تقسيم اليمن إلى ما أسمته الوثيقة "مخاليف" أى مناطق أربعا أو سبعًا، ورغم نجاح لجنة الحوار فى التوصل إلى اتفاق، يؤكد عدد من ممثلى الأحزاب والقوى السياسية فى اللجنة أن الاتفاق انتقل بالأزمة من مرحلة إلى أخرى؛ بسبب انعدام الثقة تماما بين الأطراف الرئيسة على مستوى القيادة، خاصة بين الرئيس ونائبه[٥٣].

ومع حشد قوى المتخاصمين على الحدود السابقة بين اليمنيين، أوضح مصدر رسمى من المؤتمر الشعبى العام، أن الحزب الاشتراكى اليمنى حرك اللواء ٢٠ فجر يوم ١٥ يناير فى اتجاه محافظة البيضاء، وأحدث تعزيزات عسكرية باتجاه نقطة عبور من تعز إلى عدن، وأضاف أنه نشر دبابات فى مطار عدن. وأنه تم نشر قوة عسكرية فى شبوة (منطقة نفطية)، وأن الاشتراكى استخدم واردات النفط لشراء الأسلحة من بلغاريا ومن روسيا، إلا أن الحزب الاشتراكى اليمنى نفى ما جاء به المصدر الناطق باسم المؤتمر الشعبى واتهمه بالتصعيد العسكرى. وقال إن المؤتمر هو الذى تحرك بوحدات عسكرية من بينها "لواء العمالقة" باتجاه البيضاء وذمار - الشماليتين -[٥٤].

وأذاع راديو صنعاء بيانا عن حزب المؤتمر الشعبى العام صباح يوم ١٧ يناير، أن الاتهامات مجرد ادعاءات وأكاذيب لا طائل منها تهدف إلى التغطية على تحركات القوات التى يقوم بها الحزب الاشتراكى اليمنى. فى غضون ذلك الوقت، قالت مصادر فى لجنة الحوار الوطنى، إن وزير التخطيط والتنمية

"عبد الكريم الأريانى" قدم استقالته من الحكومة الائتلافية، بسبب ما طلبه منه رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس، وهو وقف إحصاء لسكان اليمن، والذى كان من المقرر إعلان نتائجه يوم ١٨ يناير ١٩٩٤م، والعطاس عضو الحزب الاشتراكى اليمنى، اعترض على أن الإحصاء لا يجرى بطريقة علمية، وأن توقيته سيء بسبب الأزمة السياسية، وذكرت أن الأريانى استقال أيضًا من لجنة الحوار الوطنى[٥٥].

وتحدثت الصحف عن تظاهر مئات من اليمنيين فى صنعاء وتعز فى نهاية الأسبوع الأول من شهر يناير احتجاجًا على تردى الأوضاع المعيشية مع زيادة أسعار المواد الاستهلاكية، وتراجع قيمة العملة المحلية[٥٦].

وفى هذا الظرف أعلنت وزارة الدفاع اليمنية، عن مقتل خمسة ضباط فى ظروف غامضة، وذكر البيان الذى أورده راديو صنعاء أنه تم العثور على القتلى فى أماكن متفرقة بمحافظة لحج، وفى الوقت ذاته وجه الرئيس على عبد الله صالح رسالة مفتوحة لرئيس وزرائه المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وأعضاء حكومته، وحملهم فيها المسئولية الكاملة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وتبعات ذلك، وآثاره الضارة على المواطنين، والاستقرار فى البلاد. وأشار صالح، إلى تردى الأوضاع المعيشية للسواد الأعظم من المواطنين، وارتفاع الأسعار والتدهور الحاد والمستمر فى قيمة العملة الوطنية، وما رافقها من اختناقات تموينية لمعظم السلع والمواد الأساسية[٥٧]. فى حين اتهم نائب الرئيس، على سالم البيض، الرئيس على صالح، بالعمل ضد الوحدة. كان ذلك ردًا على رسالة الرئيس صالح، التى وجهها إلى الحكومة ورئيس الوزراء المهندس العطاس، حيث قال فى رسالته: إن العملة زاد فى تدهورها بصورة مفاجئة إلى مستويات متدنية وخطيرة مع ما تزامن معها من شلل عام لأجهزة الدولة ومرافقها المختلفة، وغياب كلى لدور الحكومة، فأصدر البيض، بيانا أشار إلى أن الرئيس صالح، يحاول إخفاء الحقيقة لتدهور الأوضاع السياسية

والاقتصادية والأمنية، وصرف الأنظار عن الذين يقفون وراء إهدار الموارد المالية للدولة، والعبث بها والمضاربة بالعملة الوطنية والمتاجرة بأقوات الناس ودعم أعمال الإرهاب الداخلي وحمايته[٥٨].

ويبدو أن الائتلاف الثلاثي أدى إلى تقارب قبلي أولا بين رئيس حزب الإصلاح، عبد الله بن حسين الأحمر، والرئيس علي عبد الله صالح، رئيس المؤتمر الشعبي العام، وغلف هذا التقارب بغلاف ديني ذي بعد ثأري قديم، ما قبل الوحدة، في عهد الجبهة الوطنية التي كانت تقاتل في المناطق الوسطى بالوكالة لحكومة عدن، في منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات.

ومن الملاحظ أن التيار الإسلامي - الوهابي - قد تبلور إلى حزب جمع بين دفتيه الإخوان المسلمين والسلفيين، والتجار، والقبائل، ولذلك كانت مطالبهم إقصاء الاشتراكيين من المشاركة السياسية، وكذلك تصفيتهم وتصفية أصحاب التيار القومي، وعاشت هذه العقلية القائمة على التصفية الدموية حتى اليوم نلاحظ ذلك في اغتيال الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي "جار الله عمر" وهو في ضيافتهم، فعقلية الإقصاء والتصفية هي رغبة ثأرية ما ضوية ما زالت آثارها قائمة حتى اليوم.

لذلك نلاحظ الحملة الإعلامية التي بدأها مشاركًا للمؤتمر (حزب الإصلاح) والذي أخذ يكيل الاتهامات للحزب الاشتراكي ولأشخاصه، مما ساعد في توسيع دائرة الخلاف وصعوبة تحقيق تقارب على المستوى الرسمي.

ويبدو أن الخلاف خرج عن المألوف وبدأ الاحتكام للسلاح، لذلك ذكرت مصادر عسكرية من صنعاء إشارة إلى أن ثلاثمائة شخص من القرويين ذهبوا ضحية مذبحة قام بها جنود من القوات الجنوبية يوم (٢٥ فبراير ١٩٩٤م) وأضافت تلك المصادر أنه يخشى أن القتلى أكثر من ثلاثمائة من القرويين قد ذبحوا على أيدي القوات الجنوبية في منطقة (مودية) التي تقع بين مدينتي عدن وزنجبار في المحافظات الجنوبية[٥٩].

إلا أن السؤال يفرض نفسه لماذا هؤلاء القرويون تم ذبحهم؟ ولحساب من؟ أم أن المسألة فيها مغالاة وقد يكون خلافا قرويًا قد وقع وحصل عدد من القتلى كما هى الحال فى كثير من مناطق اليمن نتيجة ثأر أو خلافات عائلية، ليس لها علاقة بما يجرى فى الساحة، وهذا هو الراجح.

وأعلن مصدر من الحزب الاشتراكى أن أى انسحاب من المحور الغربى - إشارة إلى سحب قوات شمالية من مناطق التماس بين الشطرين سابقا - لا يلغى مطالب سحب القوات المرابطة فى البيضاء والمكونة من اللواء (السادس والخمسين) مشاة واللواء، الثالث مدرع، ولواء من الحرس الجمهورى، ولواء أبى موسى الأشعرى[٦٠].

وقالت مصادر يمنية مطلعة: إن أطرافا عربية ودولية اقترحت عودة القوات العسكرية الجنوبية الموجودة فى الجنوب إلى الشمال؛ لتفادى تكرار المواجهات المسلحة مع تلك الوحدات.

وأفادت المصادر أن الأطراف التى دعت إلى ذلك هى: الولايات المتحدة، وفرنسا، ومصر، وجامعة الدول العربية، وذلك بعد فشل كل من: اللجنة العسكرية اليمنية التى يترأسها العقيد/ على محمد صلاح - نائب رئيس أركان القوات المسلحة اليمنية - واللجنة المشتركة التى تضم خبراء عسكريين أردنيين وعمانيين إلى جانب الملحقين العسكريين الأمريكى والفرنسى[٦١] فى إقناع الحشود الشمالية والجنوبية على الحدود الشطرية السابقة بالعودة إلى المواقع التى كانت تحتلها قبل الأزمة.

وصرح مصدر رسمى من الحزب الاشتراكى، عن نائب الرئيس وأمين عام الحزب، على سالم البيض، أنه تقدم بطلب لجمهورية مصر العربية، وجامعة الدول العربية، للتدخل فى حل الأزمة اليمنية، من خلال تشكيل قوات سلام عربية وإرسالها إلى اليمن لحفظ الأمن والاستقرار، والفصل بين القوات الشمالية والجنوبية فى المناطق الحدودية سابقا، والتى شهدت اشتباكا بعد توقيع

وثيقة "العهد والاتفاق" فى ٢٠ فبراير الماضى فى عمان، وأذيع فى عدن، أن البيض استقبل مساء يوم السابع من مارس، وفد الجامعة العربية، الذى ضم اللواء الركن/ محمد سعيد بيرقدار - الأمين العام المساعد للجامعة، رئيس الإدارة العامة للشئون العسكرية، والسفير مهيوب المهيوبى - مستشار الأمين العام، رئيس الإدارة العامة للشئون العربية، وأمين ساعاتى - مسئول الخليج والجزيرة العربية فى الجامعة[٦٢].

وزادت حدة المعارك الإعلامية، وبدأت أجهزة الدولة المعنية فى صنعاء فى الإعداد لعملية التعبئة العامة تمهيدًا لإعلان حرب سافرة على الحزب الاشتراكى وقواته، بعد اتهامه بتهديد الوحدة والخروج على الشرعية، فى الوقت نفسه أصدر "الشيخ سنان أبو لحوم" من مشايخ بكيل والعميد "مجاهد أبو شوارب" - وهما أبرز وجهاء ومشايخ قبائل حاشد - بيانا مشتركا أعلنا فيه خروجهما من لجنة الحوار الوطنى التى أثبتت - حسب رأييهما - عدم قدرتها على وقف التدهور السياسى، ولأنها كانت ومازالت تواجه محاولات لشل عملها، واتهم البيان مباشرة (الرئيس صالح) بأنه المسئول عن تداعى الأوضاع وعدم تنفيذ (وثيقة العهد والاتفاق)[٦٣]، وكان رد الفعل عنيفًا من صنعاء وخاصة من الشيخ عبد الله الأحمر، الذى اتهم سنان أبو لحوم بالخيانة، لكن الاتهام الأكبر جاء من الرئيس صالح، الذى اجتمع بالشيخ سنان أبو لحوم والعميد مجاهد أبو شوارب، حيث كان حادًا واتهمهما بخيانة الطائفة الزيدية[٦٤].

إلا أن الحزب الاشتراكى بدأ بهجوم إعلامى شديد اللهجة على الرئيس صالح، الذى حمله مسئولية الأحداث الأخيرة التى شهدتها منطقة عمران، شمال صنعاء، والتى قال إنها استهدفت إبادة، اللواء الثالث المدرع الجنوبى، بأوامر من الرئيس صالح نفسه، بينما قالت مصادر إن القوات الشمالية التى تحاصر لواء باصهيب - الجنوبى - فى ذمار بدأت تتحرش بجنود اللواء، لجره إلى معركة عسكرية، واعتبر بيان للحزب الاشتراكى، ردًا على بيان مجلس

الرئاسة الذى حمل من وصفهم بالقوى الانفصالية فى الاشتراكى مسئولية الأحداث، وأن خطاب الرئيس صالح، فى صنعاء يوم ٢٧ أبريل الماضى، كان أمرًا صريحًا بتدبير الاعتداء وتدشين الحرب الأهلية، وإعلانًا هستيريًا بالحرب على الجميع[٦٥]، ووصف الحزب الاشتراكى مجلس الرئاسة الحالى الذى يشارك فيه الرئيس صالح، وعبد المجيد الزنداني، وعبد العزيز عبد الغنى، ويقاطعه ممثلو الاشتراكى: على سالم البيض، نائب الرئيس، وسالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة، بأنه مجلس "العائلة العسكرية". وقال الاشتراكى: إن الرئيس صالح، أفصح عن حقيقة رفضه لخطط دمج القوات المسلحة التى تقدم بها وزير الدفاع العميد "هيثم قاسم طاهر" - جنوبى - أربع مرات خلال الأعوام الماضية، واعتبر رفض هذه الخطط بمثابة حرمان لضباط "بيت الأحمر" من استمرار السيطرة على القوات المسلحة، ويفضح الفساد والتهريب من منافذ عديدة، ونهب رواتب الجنود وغذائهم، واعتماد آلاف التعيينات الوهمية فى كل وحدة عسكرية بهدف الاستيلاء على معظم مخصصات التموين العسكرى، واعتبر المراقبون بيانات الاشتراكى الأخيرة، أنها تعلن القطيعة الكاملة مع الرئيس صالح، ونظام الحكم فى صنعاء، كما حملته من عبارات تنم عن أن طريق العودة إلى صنعاء فى ظل وجود الرئيس صالح فى الحكم أصبح مستحيلا[٦٦].

كما أعلن الحزب الاشتراكى اليمنى، فى مطلع مايو ١٩٩٤م، محاكمة الرئيس صالح، باعتباره قاد شخصيًا العمليات العسكرية فى عمران، وأنه أعطى توجيهات بتصفية الوحدات العسكرية الجنوبية المرابطة فى مناطق شمالية. إلا أن قيادة وزارة الدفاع فى صنعاء أصدرت بيانًا، فى نفس تاريخ بيان الاشتراكى، أوضح تفاصيل ما حدث فى عمران، وحمل اللواء الثالث المدرع - جنوبى - مسئولية البدء بإطلاق النار فى مكان اجتماع اللجنة العسكرية فى حضور الملحقين: الأمريكى والفرنسى[٦٧].

وفى القاهرة وجه الرئيس المصرى "حسنى مبارك" فى أول مايو ١٩٩٤م نداء إلى القادة اليمنيين دعاهم فيه إلى وقف القتال الدائر بين القوات اليمنية، وحذر من استمرار الصدام المسلح؛ لأنه سيؤدى إلى مزيد من تدهور الأوضاع وإلحاق الضرر باليمن حاضره ومستقبله، مطالبا بفصل القوات المسلحة فى الشمال والجنوب، وعودتها إلى وضع يضمن توقف القتال، وطالب مبارك نظيره اليمنى، على عبد الله صالح - لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة - بالتدخل لوقف القتال وترتيب الأوضاع لتجنب الاحتكاكات والتحرشات حفاظًا على البلد، كما طالب كل القادة "ضبط النفس والحوار بالعقل والمنطق، والاستجابة للمساعى التى تبذل من أجل الحفاظ على الوحدة"[٦٨].

وفى غضون ذلك تبادل الطرفان المتنازعان الاتهامات بالاستعداد لهجمات عسكرية جديدة. ففى عدن، إفادة أن الأوضاع فى مدينتى "لودر، وزنجبار"، متوترة وينذر بنشوب اشتباك مسلح بين لواء العمالقة - الشمالى - ولواء الوحدة - الجنوبى - المرابطين هناك، وأكدت المعلومات وجود استعداد قتالى عال فى صفوف القوتين. فى الوقت الذى استمرت فيه حرب الدبابات بين طرفى النزاع فى اليمن ، واشتعلت فى ٣ مايو ١٩٩٤م، حرب من نوع آخر هى حرب الكلمات التى وصلت إلى مرحلة مريرة ،لم يسبق لها مثيل.وأعلن مصدر عسكرى فى صنعاء يوم ٣ مايو، أن قوات يمنية شمالية ترابض فى الجنوب، أسقطت طائرة عسكرية من الجنوب. إلا أن مصادر عسكرية فى عدن نفت ذلك. ووصلت الاتهامات فى اليومين الماضيين إلى حد أن الجنوبيين اتهموا الشماليين بأنهم طغمة الفساد والمحسوبية، بينما قال الشماليون عن الجنوبيين، إنهم انفصاليون متعطشون للدماء[٦٩].

وتواترت الأنباء فى أخطر مواجهة دموية تشهدها اليمن فى تاريخها المعاصر، تثبت معارك طاحنة فى أنحاء مختلفة من شمال البلاد وجنوبيها بعد قيام الطيران الحربى للفريقين المتنازعين بقصف مطارات ومراكز حكومية فى عدن وصنعاء، ومدن أخرى وإعلان الرئيس صالح، حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يومًا.

وسادت أجواء الحرب الأهلية مع تصعيد وتيرة المعارك على الجبهات المختلفة طوال اليومين الماضيين، مما حمل الدول الغربية على التحرك العاجل لإجلاء رعاياها، بواسطة البحرية الفرنسية المتمركزة فى جيبوتى.

وأعلنت صنعاء أن مجلس النواب سحب شرعية النواب الاشتراكيين، كما أعلن مصدر عسكرى من صنعاء، أن المواجهات أصبحت شاملة، بعدما اندلعت معارك جديدة فى كل من محافظات: لحج وأبين - جنوبًا، وإب والبيضاء وتعز - شمالاً، إضافة إلى محافظتى ذمار وعدن[٢٠].

ودخلت الحرب الأهلية منحى خطيرًا بإعلان قيادة صنعاء اقترابها من عدن، وإسقاط المقاومة فيها، بعدما وصلت الجهود العربية والدولية، لوقف القتال إلى طريق مسدود. وصدر بيان من صنعاء يشير إلى أن جنود الشرعية تقدموا باتجاه عدن، ولن يتوقفوا إلا بعد أن يسيطروا على المدينة التى كانت عاصمة لليمن الجنوبى - سابقًا - وأضاف البيان إلى أن قوات الشرعية تتقدم على أربعة محاور باتجاه عدن، وأنها لن تتوقف إلا عندما يصبح الوضع تحت السيطرة على حد تعبير البيان[٢١]. فى غضون ذلك أكد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى"سالم صالح" أن ما يحدث فى اليمن الآن، هو حرب أهلية شرسة تتم بين جيشين قائمين، لم تتمكن المدة التى تحققت فيها الوحدة أن تدمج هاتين المؤسستين، وقال: سالم صالح، فى لقاء مع راديو لندن، إن الوضع فى اليمن خطير للغاية، وأن هناك معلومات من أن عدد الضحايا كبير جدًا. وفى هذه الظروف بدأت جهود دبلوماسية لاحتواء الأزمة.

وأشار مسئول فى الجامعة العربية، فى ٦ مايو ١٩٩٤م، إلى أن الجامعة ستعقد اجتماعًا طارئًا على مستوى المندوبين يوم (٧ مايو) للبحث فى كيفية وقف القتال الدائر فى اليمن، كما صرح وزير خارجية مصر "عمرو موسى" أن مصر ربما تقترح إرسال قوات عربية إلى اليمن الذى يواجه مخاطر الانقسام بعد أربع سنوات من الوحدة بين الشطرين الشمالى والجنوبى. وفى

دمشق طالب الرئيس السورى" حافظ الأسد" رئيس اليمن، على صالح، ونائبه على سالم البيض، بوقف المعارك الدائرة الآن، واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات الموجودة كافة. وفى أبو ظبى، ناشدت دولة الإمارات العربية المتحدة، القادة اليمنيين - الشمالى والجنوبى - الاحتكام إلى الشعب بدل الاحتكام إلى السلاح[٧٢].

وصرحت مصادر رسمية فى الأردن بوقف رحلات الطيران الأردنية، إلى صنعاء وعدن، بعدما أوشك صاروخ أن يصيب إحدى طائراتها فى مطار صنعاء فى غمار المواجهة الدموية بين قطبى النزاع. وذكرت الأنباء الجزائرية أن الرئيس الجزائرى "زروال" أجرى اتصالاً هاتفيًا بالرئيس صالح، ونائبه البيض، أعرب خلاله عن انشغال بلاده الكبير بتطور الأوضاع فى اليمن.

وفى نيويورك، دعا الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس غالى" القادة اليمنيين إلى أقصى درجة من ضبط النفس للقضاء على خطر تفاقم الاشتباكات بما يهدد الوحدة والديمقراطية، وأكد أن قلقه يتزايد إزاء تطور الوضع[٧٣].

ويشير خبراء عسكريون غربيون إلى أن الجيش البرى الشمالى يمتلك (٦٦٤ دبابة) و(٤١٢ قطعة مدفعية) و(٤٤٠ عربة مصفحة) و(٦٥ راجمة صواريخ) و(٢٥٢ بطارية مدفعية) مضادة للطيران. وبالمقابل يمتلك الجيش الجنوبى (١٨ صاروخ أرض - أرض) من طراز اسكود، ويوازى التفوق الشمالى فى الأفراد والأسلحة، وتفوق جنوبى واضح فى القوات الجوية، وفى السلاح البحرى، ويضم سلاح الجو الجنوبى (٢٥٠٠ طيار وتقنى مزودين بـ١٢٠ مطاردة قاذفة) معظمها من طراز ميغ ٢٣، وميغ ٢١، وسوخوى من صنع الاتحاد السوفيتى - سابقًا - و(٤٥ مروحية) وثلاث طائرات نقل من طراز انطونوف.

أما سلاح الجو الشمالى، فيضم ألف رجل مزودين بـ (٧٣ طائرة قتالية) "ميغ وسوخوى، واف ٥"، وأربعين مروحية، و١٢ طائرة نقل.

وبالمقابل تضم القوات الجنوبية البحرية، ألف رجل مقابل ٥٠٠ للشمال، وهى مزودة بثمانية زوارق دورية، وطرادين، وأربع سفن حاملة للصواريخ وست سفن إنزال، وست كاسحات ألغام.

أما القوات البحرية الشمالية، فتمتلك ثمانية زوارق دورية، وأربعة زوارق برمائية، وسفينتين حاملتين للصواريخ، وثلاث كاسحات ألغام، من جهة أخرى تمتلك كل من القبيلتين الرئيستين فى الشمال (حاشد وبكيل) القدرة على تعبئة مائة ألف مسلح، وهما موزعتا الولاء بين الإصلاح المتحالف مع المؤتمر الشعبى العام. وكانت منطقة (العند) والتى كانت تعد أهم قاعدة عسكرية لليمن الجنوبى - سابقًا - قد احتدم القتال حولها بكل أنواع الأسلحة يوم (١٧ من مايو) بين القوات الشمالية والجنوبية فى اليمن، وتبعد "العند" عن عدن نحو (خمسين كيلو مترًا) وأعلن مصدر عسكرى من صنعاء، أن القوات الشمالية قد تمكنت من السيطرة الكاملة على قاعدة العند.

ومضى شهر مايو وعقبه شهر يونيو بكل مآسيه، إذ واصلت الحرب سعيرها، وبدأ الزحف بقوة نحو عدن، بعد سقوط "قاعدة العند"، واستولت القوات الشمالية على طور الباحة بمحافظة لحج المحاذية لعدن.

ولم تنجح دبلوماسية على سالم البيض وكياسة مرافقيه عندما بدأ يفكر بإعلان الانفصال وطرح مشروعه على رفاقه، فاعترض الكثير منهم على هذا العمل الجنونى؛ لأنه سوف يساعد على وفاة الحزب قبل أوانه، فأصر على سالم البيض على الإعلان متذرعًا بأن دولاً عربية مجاورة وغيرها مؤيدة لذلك، وأعلن الانفصال (فى ٢١ مايو)، تحت اسم (جمهورية اليمن الديمقراطية)، ولم يبتهج أحد خارج الوطن أو داخله بهذا القرار الانفصالى، وبالتالى بدأ العد التنازلى لولاية على سالم البيض، وأطاح بمشروعه والمتمثل بـ(وثيقة العهد والاتفاق)، من هنا ابتهج الرجل السياسى المحنك "عبد الكريم الأرياني" وشد على يد الرئيس على عبد الله صالح، مباركًا على ذلك؛ لأن الشعب اليمنى شمالاً

وجنوبًا شرقًا وغربًا، سوف يرفض الانفصال ويقاوم الانفصاليين، وهذا ما تم. وشكل "البيض" مجلس الرئاسة مكونًا من "على سالم البيض" رئيسًا لمجلس الرئاسة، وعبد الرحمن الجفرى، نائبًا للرئيس، وسالم صالح محمد، وسليمان ناصر سعود، وعبد القوى مكاوى "أعضاء مجلس الرئاسة". كما تم تشكيل الجمعية الوطنية، وتكونت من أعضاء مجلس النواب فى المحافظات الجنوبية، والشرقية، وعددهم (٥٣ عضوًا)، وانضم إليهم من سموا بالشخصيات الاجتماعية، ورؤساء الأحزاب، والتنظيمات السياسية المتواجدة فى المحافظات الجنوبية، والشرقية، وتم تعيين رئيس للجمعية الوطنية[٧٤].

ثم أصدر "على سالم البيض" قرارًا بتشكيل حكومة رقم ١[٧٥]، وأشار القرار إلى دستور مؤقت - لم يتم صياغته - ومن المفارقات أنه يتم تشكيل حكومة برئاسة "حيدر أبو بكر العطاس" الذى مازال رئيسًا لحكومة الجمهورية اليمنية، وبالتالى، فقد ارتكب الانفصاليون خطأ جسيمًا بإعلانهم الانفصال وترتب على ذلك إعلان أعضاء الحزب الاشتراكى من سكان المناطق الشمالية رفضهم رفضًا قطعيًا للانفصال، وكذلك معظم الشباب الذين كانوا متعاطفين مع وثيقة العهد والاتفاق، - كروية تمثل تيارات حزبية عديدة منها حزب المؤتمر الشعبى، والحزب الاشتراكى - انقلبوا ضد الحزب الاشتراكى، الذى أعلن انفصاله، والذى أنتج مسخًا جديدًا للعمل الوحدوى، فبإعلانه الانفصال ألغى المطالبة بوثيقة العهد والاتفاق، ومن هنا لم يعد المعرقل للوثيقة "على عبد الله صالح" بل العكس تمامًا، أصبح على سالم البيض هو المسئول عن تمزيق "وثيقة العهد والاتفاق" ودارت الدائرة على معسكر، على سالم البيض، عندما أعلنت كل التيارات السياسية، والحزبية والتى كانت متعاطفة مع البيض، ولاءها الحاسم مع ما أطلق على تسميتها إعلاميًا "الشرعية الدستورية".

وأفرزت هذه الحرب مجموعة من النتائج السياسية والاقتصادية والإدارية، والاجتماعية، والمتمثلة بالآتى:

١- انتصار قوات الشرعية الدستورية. حيث اعتبر يوم السابع من يونيو ١٩٩٤م، هو يوم النصر العظيم وترسيخ الوحدة. بعد حرب ضروس استمرت ما يزيد على ستين يومًا، تمت السيطرة على عدن. وكسب على عبد الله صالح، المعركة سياسيًا، فى الداخل والخارج. وقد ساعد ذلك الانتصار، فى انضمام معسكرات جنوبية إلى الشمال، بعد أن أعلن أمين عام الحزب الاشتراكى الانفصال.

٢- تم إقصاء الحزب الاشتراكى من الشراكة فى الحكم، بعد أن كان الشريك الثانى فى الحكم، ليحل محله "حزب الإصلاح" شريكا هو وحزب المؤتمر، فى الحرب ضد الحزب الاشتراكى. وكانت النتيجة أن أعلن أمين الحزب الاشتراكى اعتزاله العمل السياسى وغادر اليمن هو ورفاقه القياديون إلى عمان والإمارات العربية المتحدة، كلاجئين سياسيين. من ثم أعلنت صنعاء إعادة ترتيب أوراقها فى مسألة إعادة تشكيل حكومة جديدة من الحزبين (المؤتمر والإصلاح)، وقد اتفقا على توقيع وثيقة ائتلاف ثانى، وتضمنت الوثيقة تنسيقا أوليًا لموقف الحزبين تجاه التعديلات الدستورية وبرامج الحكومة الجديدة.

٣ - انتشار الفساد المالى والإدارى، وكان الفساد الإدارى قد واكب العمل الوحدوى وشارك فيه الحزب الاشتراكى من خلال تصعيد عناصر حزبية كانت درجتها الإدارية والعسكرية لا ترقى إلى الحد الأدنى، كما تسابق الرئيس ونائبه بصرف مبالغ مالية لاحتواء عناصر لصالحهما، ولم يكن الفساد المالى والإدارى وليد استئثار المؤتمر بالسلطة فحسب، بل كان للحزبين الأخيرين الاشتراكى والإصلاح، شركاء بالفساد، بدليل مشروع الإصلاح الخيرى والمسمى بمشروع السنابل، والآخر مشروع الأسماك، والذى تم سحب مبالغ خيالية من المواطنين كأسهم. وانتهى هذان المشروعان الخيريان بالفشل، وعدم إعادة المبالغ التى دفعت كأسهم من قبل المواطنين. كما شارك حزب الإصلاح بتوزيع

القمح فى الفترة التى تبعت الحرب الأهلية، واستأثر الحزب بالنصيب الأوفر لصالح أفراده، وبالتالى لم يعد حزب المؤتمر مستأثرًا بالفساد وحده، بل كان أكثر عدلاً من حزب الإصلاح فى توزيع الوظائف الإدارية وخاصة فى التربية والتعليم - عندما أسندت إليه الوزارة فى المرحلة الانتقالية الأخيرة - والذى طفح الكيل فى المحسوبية والمبالغة بتعيين مديرى عموم، ومديرى إدارات، من أنصاف المتعلمين، وكذلك فى ما يتعلق بتعيين الملحقين الثقافيين، على طريقة كل حسب مرجعيته القبلية أو أصحاب الوجاهات.

وبالتالى فقد اكتسب المؤتمر حلقات الفساد من الائتلاف بالسابق، وأصبح عرفًا جرى عليه، وأصبح من الصعب اقتلاع الفساد إلا من خلال إجراء عمليات جراحية، أو تطبيق الشريعة الإسلامية والدستورية، ومن خلال مبدأ كل حسب عمله.

٤- التدهور الاقتصادى، كان وليد تصرفات غير مسئولة من قبل المتنفذين فى السلطة، وأدى ذلك أيضًا إلى ضعف الأمن، وعدم القدرة على إدارة دفة العمل الإدارى نتيجة أن الذين وصلوا إلى هذه المنافذ الإدارية هم مخترقون من قبل الحزب الاشتراكى والإصلاح، الذين تحولوا إلى المؤتمر، وبالتالى أسهموا بقدر كبير فى الفساد الإدارى والمالى، وبالتالى فقد كان العمل الوحدوى عملاً ثوريًا، ويعد الثورة الثالثة، بعد ثورتى سبتمبر وأكتوبر، وإن رافقت هذا العمل الوحدوي العظيم بعض المساوئ من فوضى إدارية وفساد مالى، وتسلق عناصر انتهازية، وعملت على زعزعة الوضع الوحدوى، ومعظم هذه العناصر تلعب أدوارًا بالوكالة لدول الجوار. ومع ذلك يبقى العمل الوحدوى عملاً عظيمًا انتصر له كل الوحدويين من هذه الأمة.

الخـــاتمة:

جاءت الوحدة اليمنية لتلبى حاجة أحلامنا اليمنية، بدلاً عن الشتات، وحسم الوحدويون مآربهم فى يوم كان من أجمل أيام حياة شعبنا اليمنى وهو يوم الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠، وحشد له كل آيات الأهازيج والأناشيد والأغانى، وتغنى به الطفل والشاب قبل الكبير، وانشرح له كل قلوب الوحدويين فى عالمنا العربى. كان يومًا لا كالأيام، وعامًا لا كالأعوام انشرح له القاصى والدانى، واكتأب منه كل أعداء الفكر القومى العربى، وهم على قلتهم نجحوا فى زرع بذور شىء من الكراهية بين القيادات الوحدوية العليا، ونصبوا الكمائن فى كل مكان، وكادوا لكل عطاء بذل من أجل يمن الوحدة، وبذرت الأزمة وتفاقمت ونجح المتشككون فى بذر التهم القائمة على الكيد والمكايدة، وتسوروا الأسوار وانقشع الضباب، واندلع القتال بين شركاء النضال الوحدوى، وأدت القوى الإقليمية والدولية دورًا كبيرًا فى لعبة الصراع بين الأشقاء. وبدأت الطروحات السياسية تشكك فى ثورية الوحدويين، والبعض منهم اعتبروا الاشتراكى وحزب المؤتمر، لم يكونا صانعى الوحدة، إيمانًا بها، وإنما تفاديًا لأزماتهما الداخلية والاقتصادية، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت السعودية قد وجدت ضالتها التاريخية لإحياء برنامجها القديم لاحتواء الجنوب ، وآخرون يرون "أن الدور الأمريكى كان أمكر الأدوار، فقد ارتكز على حياد ظاهرى ، ولكنه شجع طرفى الصراع وكرر سيناريو "جلاسبى" مع صدام حسين، وسرب معلومات خاطئة للطرفين تجر إلى قرارات خاطئة، وهكذا كانت الحرب"[٧٦].

إلا أن الملاحظ أنه بانهيار المعسكر الاشتراكى ظهرت بعض التأثيرات وأهمها على المستوى الإقليمى خروج العراق من حربه مع إيران كقوة عسكرية وسياسية لها وزن كبير. وانعكس الوضع الدولى والوضع الإقليمى على الأوضاع فى اليمن. فبسقوط المعسكر الاشتراكى سقط الدعم المادى

والعسكرى والمعنوى، الذى كانت تعتمد عليه جنوب اليمن. وفقدت السلطة الحاكمة تعاطف المواطنين نتيجة لعدد من الممارسات الخاطئة[٣٧].

وهذا التحليل قد تلقفه كثير من الباحثين كسبب منطقى للوضع الأيدولوجى فى جنوب اليمن، واعتبر بعض الباحثين، أن اليمن الجنوبى، كان أمام خيارين لا ثالث لهما، الأول: القبول بالارتماء فى أحضان السعودية، ودول الخليج مع ما يتطلب ذلك من ثمن لابد من القبول بدفعه، سواء فى الفكر أو السلوك أو المواقف، أو الأرض، أو القبول بمشاركة القوى السياسية التى تحتضنها هذه الدول. الثانى: تنفيذ فكرة الوحدة اليمنية، مع ما يتطلبه ذلك من تنازلات تتعلق برئاسة الدولة بشكل خاص.

وكان الخيار الثانى كما يرى أحد المراقبين السياسيين[٣٨] يعد منسجمًا مع تراث الحزب الاشتراكى، إلى جانب تساهل السلطة، فى الشمال لشروط السلطة الحاكمة فى الجنوب، وتمثل أهميته، بترتيب مواقع الأشخاص داخل هيئات الدولة، وهى العوامل التى ساعدت على الاتجاه نحو الخيار الوحدوى، وقدرته التنظيمية، والاحتفاظ بقواتها المسلحة، مع تبنى شعارات تنسجم مع تطلعات الجماهير. قد يكون هذا الطرح مقبولا تحليليًا، وكان الكثير من الحياديين يرون أن أيامًا سوداء قادمة. واعتكف "البيض" احتجاجًا على اتفاقات لم يكشف عنها مع المؤتمر، سرب منها إلى الصحافة عن طريق الطرف الأخر، وبدأت الحرب الباردة بين القيادتين التى اتفق كل منهما على مبادئ عدم الاستئثار بالسلطة. وساد الجو عتمة، وانفجر الصراع وتبنى الأحزاب رأب الصدع من خلال "وثيقة العهد والاتفاق"، إلا أن طرفى النزاع كانا غير مقتنعين بها، واكفهر الوضع على حرب ضروس كان ذلك فى غاية الحماقة والغباء السياسى، مما رجح كفة حزب "على عبد الله صالح"، فى الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة، بوجه خاص والدول الأوروبية قد قبلت بالوحدة اليمنية لسببين وجيهين، الأول:

هو القضاء على التطرف الماركسى فى الجنوب، والثانى: إزاحة التطرف الدينى فى الشمال. فاليمن يمكن أن تشكل أداة ضغط على النظام السعودى، فى الوقت ذاته لا تشكل فيه اليمن خطرًا على المصالح الأمريكية لاعتمادها على الدعم الأمريكى. ويلاحظ المحللون أن أمريكا رأت فى الوحدة اليمنية أنها قد تساعد على الاستقرار، وقد تشكل سوقًا للمنتجات الأوروبية ومجالاً استثماريًا قادمًا، نظرًا لموقع اليمن الجغرافى الاستراتجى.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES ETUDES ARABES DE RECHERCHE ET D'ETUDES
معهد البحوث والدراسات العربية

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) الشعب - القاهرية (١٣ مارس ١٩٩٠).

(٢) الأهرام - القاهرية (١٨ ديسمبر ١٩٨٩م)

(٣) الأهالي - القاهرية (٢٠ديسمبر ١٩٨٩م). وتضيف الصحيفة "أن الجبهة الوطنية الديمقراطية باليمن الشمالي، واتحاد القوى الشعبية أصدرت بيانا بعنوان (السيادة للشعب، الديمقراطية للوطن. الوحدة لليمن) تعلن فيه تأييدها المطلق لوحدة الشعب اليمني".

(٤) الأهرام - القاهرية (٤ مارس ١٩٩٠م). انظر الجمهورية - القاهرية (٥ مارس ١٩٩٠م).

(٥) كل العرب (١٩ مارس ١٩٩٠م).

(٦) اليوم السابع (١٤ مايو ١٩٩٠م).

(٧) نفس المرجع السابق.

(٨) د. قسطنطين تروبنفتف: رئيس قسم البلدان العربية، بمعهد أفريقيا السوفيتي - نقلا عن صحيفة الوطن - الكويتية (٣٠مارس١٩٩٠).

(٩) الأهرام - القاهرية (٣٠ مارس ١٩٩٠م).

(١٠) الأهرام - القاهرية (٢٢مايو١٩٩٠) يوم اعلان الوحدة اليمنية.

(١١) الأهرام - القاهرية (٢٣مايو ١٩٩٠م).

(١٢) برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، المقرر من مجلس النواب في (١٥ ديسمبر ١٩٩١ م)، ص ٥٢- ٥٣.

(١٣) نفس المصدر، ص ٥٤- ٥٥.

(١٤) انظر: د. عبد الوهاب آدم العقاب، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(١٥) برنامج البناء الوطني، والإصلاح السياسي والاقتصادي، مصدر سابق، ص ٣٣.

(١٦) الحياة - اللندنية، عدد (١١٠٣٢)، (٢٧ ابريل ١٩٩٣م).

(١٧) نفس المرجع السابق.

(١٨) د. عبد الوهاب العقاب، مرجع سابق، ص٢٥٤- ٢٤٧.

(١٩) نفس المرجع، ص ٢٤٩- ٢٥٠.

(٢٠) إلهام مانع: الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ١٩٤٨-١٩٩٣م، دراسة تحليلية، كتاب الثوابت، عدد ٢ - ١٩٩٤م، ص٢١٩.

(٢١) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٢٢) الحياة - اللندنية (٥ يناير ١٩٩٠م).
(٢٣) د. حسن أبو طالب، اليمن بين أعباء الوحدة وأزمات البناء، الأهرام (١ ديسمبر ١٩٩١م).
(٢٤) نفس المصدر.
(٢٥) الحياة - اللندنية (١٠يونيو١٩٩٢م)، صنعاء، المؤتمر الوطني يحدد مواصفات الأحزاب المشاركة في اجتماعه.
(٢٦) صوت اليمن - صنعاء، العدد (٦٣- ٦٤) تاريخ (١٩٩٢/٩/٢٢م).
(٢٧) د. عبد الوهاب العقاب، مرجع سابق، ص ٢٥٠- ٢٥١.
(٢٨) جريدة الصحوة - صنعاء - لسان حال حزب الإصلاح - عدد(٣١٢)، (٧يونيو١٩٩٢م).
(٢٩) مجلة الأمال العربية - القاهرية (يوليو١٩٩٢م)، انظر: الشرق الأوسط، عدد (٥٠٢٨) الخميس (١٩٩٢/٩/٣م).
(٣٠) العقاب، مرجع سابق، ص ٢٦١- ٢٦٢.
(٣١) نفس المرجع، ص٢٦٣.
(٣٢) جريدة الشرق الأوسط - لندن، العدد(٥١٠١)، (١٩٩٢/١١/١٥م).
(٣٣) العقاب، مرجع سابق، ص ٢٦٣.
(٣٤) نفس المرجع، ص ٢٦٦.
(٣٥) الحياة - لندن، عدد(١١٠٣١) تاريخ، (٢٦/ ١٩٩٣/٤م).
(٣٦) قانون الانتخابات العامة، منشورات ٢٦سبتمبر - صنعاء، ص٢٧.
(٣٧) جريدة الحياة - لندن - عدد (١١٠٣١)، ١٩٩٣/٤/٢٦م.
(٣٨) انظر: السياسة الدولية - العدد (١١٣)، يوليو١٩٩٣م. ويرى صاحب المقال "عبد الله صالح" أن الانتخابات التي أجريت في السابع والعشرين، من أبريل الماضي، وهي الانتخابات التي كان مقررًا لها في نوفمبر ١٩٩٣م حسبما نصت عليه اتفاقات الوحدة، إلا أن تعثر اللجنة العليا للانتخابات المشكلة من١٧ عضوًا يمثلون سبعة أحزاب إلى جانب أعضاء مستقلين ونواب عن النقابات العمالية، في استكمال أعماله ووضع الضوابط الفنية والقانونية لإجراء الانتخابات في موعدها، كان هو أبرز أسباب تأجيل الانتخابات إلى ٢٧ أبريل ١٩٩٣م ناهيك من مناخ التوتر والخلاف بين الحزبين الحاكمين - المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي - ويضيف الكاتب إلى أن من أبرز مظاهر اعتكاف علي سالم البيض، زعيم الحزب الاشتراكي، لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر متواصلة بعيدًا عن العاصمة، هذا بالإضافة لازدياد حوادث ومحاولات اغتيال

السياسيين اليمنيين وعجز الأجهزة الأمنية عن ملاحقة جناتها، وفى نفس الوقت تبلور انقسام حاد، بين الأحزاب بعضها البعض وفى إطار هذا المناخ جاء فشل أعمال اللجنة العليا للانتخابات، وانقلت عنصر الوقت منها، ويكفى أن خطوة صغيرة ولكن هامة - وهى تحديد أسس التوزيع السكانى وتقسيم الدوائر الانتخابية استغرقت أكثر من شهرين ونصف الشهر من المناقشات والمساومات، وقد قدمت اللجنة العليا للانتخابات مذكرة لمجلس الرئاسة برزت فيها تعثرها بوجود صعوبات فنية وسياسية حالت دون الإعداد لإجراء الانتخابات فى ١٩٩٢/١١/٢٢م، ومن ثم فقد أصدر مجلس الرئاسة قرارًا بتأجيل الانتخابات إلى ٢٧ أبريل حذر "عبد الوهاب الآنسى" الأمين العام للتجمع اليمنى للإصلاح والذى يضم الإخوان المسلمين، من اتفاق سرى بين الحزبين الحاكمين (الاشتراكى والمؤتمر) لاقتسام السلطة، وقال: أن الحزبين ربما اتفقا أو سيتفقان على دخول الانتخابات منفردين على أن يتعاونا بأسلوب سرى للحصول على الأغلبية، وبعد إعلان نتائج الانتخابات تتم الصفقة بإعلان "التوحيد" أو "الدمج" أو "التحالف الثنائى" ليكون كتلة واحدة فى مجلس النواب المقبل.

(٣٩) الشرق الأوسط - لندن (٢٦/مارس١٩٩٣م).

(٤٠) العالم اليوم - القاهرية (١٢يونيو١٩٩٣م).

(٤١) الشرق الأوسط - لندن (١٧ اكتوبر١٩٩٣م).

(٤٢) القبس - الكويت (١٧ اكتوبر١٩٩٣م). ، وتشير صحيفة الشرق الأوسط - لندن (١٧ أكتوبر ١٩٩٣م)، أن القيادة اليمنية خرجت من قراع المأزق الدستورى يوم ١٦ أكتوبر، حيث قدم الأعضاء الأربعة اليمين الدستورية، لتولى مهام مناصبهم أمام مجلس النواب بينما اعتذر العضو الخامس "على سالم البيض" الأمين العام للحزب الاشتراكى "مؤقتًا"، وتمشيًا مع ما أصبح أمرًا عاديًا فى اليمن توصلت قيادات الائتلاف الحاكم (المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى، ولتجمع اليمنى للإصلاح) إلى حل توفيقى مساء يوم الخامس عشر، وترتب على هذا الحل التوفيقى إعادة انتخاب الرئيس على عبد الله صالح، رئيسًا لمجلس الرئاسة وعلى سالم البيض نائبا للرئيس، وذلك فى اجتماع عقده المجلس الجديد بأربعة أعضاء قبل الذهاب إلى مجلس النواب، وهناك أدى كل من الرئيس على عبد الله صالح، وعبد العزيز عبد الغنى "المؤتمر الشعبى"، وسالم صالح محمد "الاشتراكى" وعبد المجيد الزنداني "الإصلاح" اليمين الدستورية، وقرأ رئيس المجلس عبد الله بن حسين الأحمر، رسالة اعتذار من البيض، عن عدم تمكنه من الحضور.

(٤٣) العرب - القطرية (١٩٩٣/١٠/٣٠م).

(٤٤) القبس - الكويتية (١٩٩٣/١٠/٣١م).

(٤٥) نفس العدد.

(٤٦) العالم اليوم - القاهرية (١٩٩٣/١٢/١م).

(٤٧) الخليج - القطرية (١٩٩٣/١٢/٧م).

(٤٨) العالم اليوم - القاهرية (١٢ديسمبر١٩٩٣م).

(٤٩) الوفد - القاهرية (١٣/ديسمبر١٩٩٣م).

(٥٠) نفس العدد.

(٥١) القبس - الكويتية (١٩٩٤/١/١٨م).

(٥٢) الحياة - لندن (١٨/ يناير١٩٩٣م).

(٥٣) الشرق الأوسط - لندن، (١٩ يناير١٩٩٤م). وتضيف الصحيفة إلى أن لجنة الحوار الوطني للقوى السياسية في اليمن قد أعلنت ما أسمته، مشروع "وثيقة العهد والاتفاق" بين أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، بعد أن وقعته كافة أطراف الأزمة اليمنية، وأكدت التزامها بمواصلة الجهود لتنفيذ ما ورد فيه، وضعت الوثيقة آليات لحل مشكلة القوات المسلحة، كما طالب الاشتراكي بذلك في بنود الـ١٨، فتقرر سحب تلك القوات من المدن وإلغاء مراكزها، وكذلك سحبها من الأطراف حسب خطة توضع خلال أسبوع من تاريخه، ثم يتم دمج القوات لشركاء الوحدة وتصحيح أوضاعها على أن تتولى ذلك لجنة من الحكومة، وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية.

(٥٤) القبس - الكويتية (١٩٩٤/١/١٦م).

(٥٥) الأنباء - الكويتية (١٩٩٤/١/١٨م).

(٥٦) الخليج - القطرية (٦/ ١٩٩٤/١م) وتشير صحيفة الأهرام إلى أن المتظاهرين أحدثوا شغبًا في صنعاء، وتعز، احتجاجًا على ارتفاع الأسعار والانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية. وأن القوات الأمنية قد انتشرت في المدينتين وتمكنت من وقف أعمال الشغب.

(٥٧) العرب - القطرية (١٩٩٤/١/٧م).

(٥٨) السياسة - الكويتية (١٩٩٤/١/٨م).

(٥٩) الأهرام - القاهرية (٢٤فبراير ١٩٩٤م).

(٦٠) الشرق الأوسط - لندن (٥مارس١٩٩٤م).

(٦١) الشرق الأوسط - لندن (٧ مارس١٩٩٤م).
(٦٢) الحياة - لندن (٨ مارس١٩٩٤م).
(٦٣) الوطن العربى (١/٤/١٩٩٤م).
(٦٤) نفس العدد.
(٦٥) الشرق الأوسط - لندن (٢مايو١٩٩٤م).
(٦٦) نفس العدد.
(٦٧) الحياة - لندن (٢مايو١٩٩٤م).
(٦٨) نفس العدد.
(٦٩) الشرق الأوسط - لندن (٤مايو١٩٩٤م).
(٧٠) القبس - الكويتية (٦مايو١٩٩٤م).
(٧١) السياسة - الكويتية (٧مايو١٩٩٤م).
(٧٢) نفس العدد.
(٧٣) الحياة - لندن (٢٣مايو١٩٩٤م).
(٧٤) انظر الملحق (١).
(٧٥) العرب - القاهرية (٤يوليو١٩٩٤م).
(٧٦) د. محمد عبد الملك المتوكل: (العربى - القاهرية)، (٤يوليو١٩٩٤م).
(٧٧) نفس العدد.
(٧٨) نفس العدد.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مكتب الجامعة للمنظمات العربية

الملاحـق

الملحق الأول

وثيقة العهد والاتفاق المعلنة فى ٢٤ مايو ١٩٩٣م

الحمد لله القائل ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا ﴾... وبعد:

فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذا الاتفاق إدراكا منها لأهمية تضافر الجهود والفعاليات فى هذه المرحلة التى وقف فيها شعبنا على أعتاب عصر جديد يتطلع فيه إلى ترسيخ الديمقراطية والتعددية الحزبية ومبدأ التداول السلمى للسلطة، وصولا إلى ما يصبو إليه من أمن واستقرار الوطن وتقدمه وازدهاره، على أساس تسود فيه مبادئ العدالة والمساواة، وتجسيد ذلك قولا وسلوكا وعملا على مستوى أجهزة الدولة ومؤسساتها الدستورية.

وإيمانا من الأطراف الموقعة أدناه بأن تحقيق آمال وطموحات شعبنا يوجب على الجميع فى هذه المرحلة بالذات التعاون والتكاتف وتضافر الجهود المشتركة وتكاملها، واقتناعا منها بأن تحقيق الإصلاحات الدستورية والتصدى للمشاكل الاقتصادية وتصحيح الأوضاع المالية، يتطلب العمل بروح الفريق الواحد تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا.

ومن أهم الأسس التى قامت عليها أطراف الائتلاف:

١- الإيمان بالله والدفاع عن الوطن والثورة والتمسك بالعقيدة الإسلامية الغراء وشريعتها السماء.

٢- التمسك بالديمقراطية والتعددية السياسية كركن أساسى من أركان النظام السياسى فى البلاد.

٣- تأكيد حق المعارضة فى ممارسة دورها فى البناء.

٤- الالتزام بميثاق العمل السياسى الموقع عليه من قبل أطراف الائتلاف.

٥- الاتفاق على إعداد مشروع الإصلاحات الدستورية.

٦- الاتفاق على الموجبات الأساسية لبرنامج الحكومة الائتلافية.

٧- التقيد بالسياسة الإعلامية التى يتفق عليها وتحكم العلاقة بين الأطراف.

محتويات وثيقة العهد والاتفاق:

أولا: الحكم المحلى وشغل جزءا كبيرا منها كما مثل المحور الأساسى للتغير العام ويتركز على أسس أهمها:

١ـ إجراء تقسيم إدارى جديد للجمهورية اليمنية يقوم عليها الحكم المحلى ويحقق دمج البلاد دمجا كاملا تختفى معه كل مظاهر التشطير، ويرتكز على أسس علمية وجغرافية وسكانية وإدارية وخدمية ويكون التقسيم الإدارى بين أربع وسبع وحدات إدارية فى شكل مقاطعات تسمى "مخاليف" تتفرع إلى مديريات ونواح ويكون لكل من مدينتى صنعاء وعدن أمانة مستقلة.

٢ـ يتشكل الحكم بانتخابات عامة ومباشرة لمجالس بصلاحيات مالية وإدارية مستقلة، تشمل كل الجوانب والخدمات والتنمية العامة ما عدا الوظائف السياسية فتظل مركزية،

٣ـ وحددت الوثيقة الموارد المالية اللامركزية لمجالس الحكم بموارد عدة بحيث تظل الموارد السيادية ممثلة فى قواعد النفط والمعادن وضرائب الشركات التجارية والجمارك وما إليها، من موارد مركزية لا تدخل ضمن صلاحيات الحكم المحلى.

ثانيا: الهيئة التشريعية: تتكون من مجلس النواب، ومجلس الشورى، الذى يتشكل من عدد متساو لوحدات الحكم المحلى "المخاليف" يتم انتخابهم من مجالس الحكم المحلى، ومن الاختصاصات التى حددتها الوثيقة لمجلس الشورى:

أ ـ يشترك مع مجلس النواب فى انتخابات مجلس الرئاسة الذى يتشكل من خمسة أعضاء ينتخبون من بينهم الرئيس ونائب الرئيس.

ب ـ يتولى انتخاب أعضاء المحكمة العليا، والمجلس الإعلامى، ومجلس الخدمة المدنية، وألغت الوثيقة، وزارة الإعلام، ووزارة الخدمة المدنية، ليحل محل كل منهما مجلس يتم تشكيله بالانتخاب من قبل مجلس الشورى على أن يجرى تعديل قانون الانتخابات بما ينص إجرائها بالقائمة النسبية.

ج ـ تحويل الجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة إلى هيئة تابعة ومرتبطة بالبرلمان.

ثالثا: السلطة التنفيذية: وتتمثل من مجلسى الرئاسة والحكومة، وعن مجلس الرئاسة جاء فى الوثيقة:

أ- تحديد مهمة الرئيس فى تمثيل الجمهورية فى الخارج، وتسلم أوراق اعتماد السفراء وإصدار القوانين وقرارات مجلس الرئاسة وترؤسه مجلس الدفاع الوطنى إلى جانب المهمات المعروفة.

ب- تحديد مهمات النائب فى أنه ينوب عن الرئيس فى حالة الغياب والمرض وفى طلب التقارير من رئيس الحكومة فيما يتعلق بشئون الحكم المحلى، كما يكون نائبا لرئيس مجلس الدفاع الوطنى.

ج- حرمت الوثيقة على الرئيس ونائبه مزاولة العمل الحزبى أثناء شغلهما للمنصبين، وحددت كل منهما فى منصبه بفترتين فقط.

رابعا: القوات المسلحة تحديد حجم وتشكيلات القوات المسلحة وأماكن تمركزها "على الحدود" ليكون بعيدا عن المدن، وعلى أن يتم تحجيمها عن طريق تطبيق نظام التقاعد والإحالة إلى الأعمال فى المؤسسات المدنية وتطبيق قانون تحريم الحزبية فى أوساط القوات المسلحة والأمن، بالإضافة إلى تحديد المناصب القيادية فيها بخمس سنوات.

خامسا: إنشاء المجلس الأعلى للأمن القومى: ويتكون من مختصين ويتم وضع صلاحياته فى اتجاه تحقيق الأمن القومى وحماية السيادة الوطنية وتجنب البلاد أية أزمات أو اهتزازات فى هذا الإطار وفى الأخير نصت الوثيقة على أنه (تضع الحكومة جداول زمنية خلال شهرين لتنفيذ ما جاء فيها، ويتم إجراء التعديلات الدستورية اللازمة فيما يحتاج منها إلى ذلك خلال فترة لا تتجاوز خمسة اشهر).

الملحق الثانى
نص قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار فى اليمن

إن مجلس الأمن وقد نظر الحالة فى جمهورية اليمن، وإذ يأخذ فى الاعتبار مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يساوره بالغ القلق إزاء موت المدنيين الأبرياء الفاجع، وإذ يقدر الجهود التى تبذلها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، والدول المجاورة، والدول المعنية الأخرى، فى سبيل المساهمة فى حل الصراع بالوسائل السلمية وفى ضمان إحلال السلم والاستقرار فى جمهورية اليمن، وإذ يرى أن استقرار الحالة يمكن أن يعرض السلم والأمن فى المنطقة إلى الخطر:

١- يدعوا إلى وقف فورى لإطلاق النار.

٢- يحث على الوقف الفورى لتوريد الأسلحة وغيرها من المعدات التى قد تسهم فى استمرار الصراع.

٣- يذكر كل من يهمه الأمر بأنه لا يمكن حل الخلافات السياسية باستخدام القوة، ويحثهم فورًا على العودة إلى المفاوضات مما سمح بحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية وإعادة إحلال السلم والاستقرار.

٤- يطلب من الأمن العام بعثة لتقصى الحقائق بالمنطقة فى أقرب وقت ممكن عمليًا من أجل تقييم الإمكانيات لتجدد الحوار بين جميع الأطراف المعنية وبذل مزيد من الجهد من جانبهم لحل الخلافات بينهم.

٥- يطلب من الأمين العام أن يقدم إليه تقريرًا عن الحالة فى الوقت المناسب ولكن فى موعد لا يتجاوز أسبوعًا واحدًا من تاريخ إنجاز مهمة تقصى الحقائق.